حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

معركة الجهراء: رؤية تاريخية جديدة

محمد إبراهيم الحبيب

المستخلص

تناقش هذه الدراسة دُور الطائفة الشيعية (خاصة "العجم") من سكان الكويت في واحدة من أهم الحوادث التاريخية التي شهدتها الكويت في تأريخها المعاصر، ألا وهي معركة الجهراء التي حدثت سنة ١٩٢٠م وهددت بسقوط الإمارة وزوالها على يد جيش "الإخوان" بقيادة فيصل الدويش وهو من قادة إبن سعود البارزين. فتسلط الضوء على أهم المعلومات التي ذكرتها المراجع التاريخية - لاسِيما الكويتيين منهم - حول موقف سكان الكويت من الطائفة الشيعة بالأخص "العجم" من المعركة المذكورة سواء تلك التي تتّهمهم وتصفهم "بالخيانة" و"التخاذل"، أو تلك التي تبرئ ساحتهم وتسقط عنهم تُهم التخاذل ولجوئهم إلى دار الإعتماد البريطاني بهدف طلب الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية) هربًا من ساحات الحرب. فتفند هذه المقالة تلك الآراء بشكل علمي مُرتّب لتصل الدراسة لرؤية تاريخية مهمة مغايرة لجميع المراجع التاريخية التي تطرّقت لدور الشيعة في المعركة، والتي تضمّنت إسقاط تُهمة التخاذل عنهم والتأكيد على مشاركتهم في حماية مدينة الكويت وبناء السور والمشاركة في ميدان المعركة على حد السواء من خلال تعزيز الإستنتاج بالشواهد التاريخية والأدلة الوثائِقية المعاصرة وخصوصًا الأهلية والأمريكية والبريطانية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة

كثيرة هي المراجع التاريخية التي ناقشت معركة الجهراء الواقعة في عام ١٩٢٠م بين عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود أمير نجد والملقب (بإبن سعود) بقيادة زعيم "الإخوان" فيصل الدويش، وأهل الكويت بقيادة الشيخ سالم مبارك الصباح. ولا يقصد من هذه المقالة إعادة السرد التاريخي لتلك المعركة. بل الهدف منها هو إعطاء قراءة تاريخية جديدة توضح ان سكان الكويت من الطائفة الشيعية خاصة من ذوي الأصول الفارسية "العجم" شاركوا في تلك المعركة وهو ما يناقض ما يتوافق عليه بعض من كتب عن عدم مشاركتهم في هذه الحرب مستعينين في تحليلهم على المراجع وليس المصادر التاريخية. إذ ان المصادر التاريخية المتاحة والمعاصرة للفترة الزمنية لوقوع الحرب، والتي ناقشت بنوع من التفصيل أحداث حرب الجهراء، سُجّلت فقط في الوثائق البريطانية وتقارير الإرسالية الأمريكية التبشيرية في الكويت من جانب، وتواترت عن طريق الأجيال من خلال الروايات الشفهية للذين شاركوا فيها وسجّلوا مدوناتهم عنها أو نقلوها شفهيًا لأبنائهم من جانب آخر. لذا فإن المراجع التاريخية التي إعتمدت على الروايات الشفهية هي الوحيدة التي سَجّلت أسماء الأشخاص الذين إستشهدوا في هذه المعركة. أما الوثائق البريطانية وتقارير الإرسالية الأمريكية التبشيرية (البعثة العربية) المعنية بمعركة الجهراء والتي سَجّلت تفاصيل كثيرة أخرى في محفوظاتها السرية، لم تذكر أسماء الشهداء مثلما ما تواترتها الروايات الشفهية. بل إقتصرت على ذكر أسباب الحرب، وتقدير عدد المشاركين والمصابين والمقتولين فيها من كلا طرفيْ المعركة، وإستعدادات الحكومة البريطانية لصد الهجوم "الإخواني" إذا ما زحف إلى مدينة الكويت، وغيرها من تفاصيل. مما يعني ان الموضوع بحاجة إلى مُقاربة تاريخية علمية مختلفة، تستند على الوثائق لكن ضمن نطاق أوسع من المعركة ذاتها، وتُختبر الروايات الشفهية وتقوم بالتحليل التاريخي لهما. فهذه الدراسة عبارة عن تحليل تاريخي جديد يناقش الفترة الزمينة للحرب في إطار أحداث تاريخية مهمة وأبعاد مختلفة قبل المعركة وبعدها، والتي عن طريقها نصل إلى إستنتاج جديد مُدعّم بالوثائق البريطانية والأمريكية ان جزءً من الشيعة من أهل الكويت تحديدًا "العجم" شاركوا في معركة الجهراء ميدانيًا وإستشهد نفر من أبنائها.

تعريف "المواطنة" وأثرها الثقافي والإجتماعي على المجتمع الكويتي

على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على الممارسة الديمقراطية والدستورية في تاريخ الكويت، لا يزال الكثير من المواطنين الكويتيين يُعانون من التوافق الجمعي حول مفهوم واضح للمواطنة، رغم النص عليها في مواد الدستور الكويتي الصادر في عام ١٩٦٢م. فا لمواطنة بمفهومها الحقوقي والإجتماعي المتعارف عليه عالميًا، والذي يعتبر أحد السبل لتقدم الدول الديمقراطية المدنية الحديثة وتطورها، تشكل في تاريخ الكويت وتبلور في أذهان الكويتيين وفق تعريفين مختلفين لمفهوم المواطنة، تمثل الأول في "المواطنة الدستورية" و الثاني في "المواطنة الفعلية". إذ من الممكن تعريف "المواطنة الدستورية" وفهمها من خلال نصوص الدستور الكويتي، والمتمثلة تحديدًا في المادة ٢٩، والتي تنص على ان "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، وهم متساوون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"[١]. لذلك يرى الكثير من المواطنين الكويتيين ان "المواطنة الدستورية" هي المواطنة الحقيقية والمطلوبة لتحقق العدالة الإجتماعية لجميع مكونات المجتمع الكويتي، والتي عن طريقها تكرس مفهوم الوحدة الوطنية بين جميع المواطنين.

أما "المواطنة الفعلية" فيمكن تعريفها على أنها، تلك التي تشكّلت في أذهان الكويتيين على أساس أفعال سكان الكويت بمختلف طوائفهم وأعراقهم في أحداث ووقائع تاريخية مهمة ومفصلية حدثت في تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، والتي سجّلها وفسّرها البعض من الباحثين في تاريخ الكويت. وبفعل تسجيل هذه الأفعال وتدوينها في حقب تاريخية مختلفة من تاريخ الكويت، وُلِدت ثقافة مفهوم "المواطنة الفعلية" بين أبناء الكويت بمختلف أطيافهم الدينية والعرقية، ليبني الكثير منهم إعتقاداتهم في تعريف من هو المواطن والغير مواطن، وفقاً لتلك الأحداث التاريخية، سواء كانت تلك الوقائع قد نُقلت من قبل الباحثين بشكل دقيق أم عكس ذلك. لذا يلاحظ على سبيل المثال ان المغالطات التاريخية في تسجيل وتحليل أحداث مهمة في تاريخ الكويت، تولدت معها مفاهيم دخيلة على المجتمع الكويتي، فاختزلت مفهوم المواطنة في من هو كويتي "أصيل"، ومن هو "المتجنس"، ومن هو "الشيعي"، ومن هو "السني"، ومن هو "الحضري"، ومن هو "البدوي"، ومن هو "العيمي"[٢]، ومن هو "العربي"، ومن هم "داخل السور"، ومن هم "خارج السور"، ومن الذي شارك في معركة الجهراء، ومن الذي طلب الحماية البريطانية في المعركة، ومن الذي طلب الحماية في المجلس التشريعي، ومن الذي طلب ضم الكويت للعراق أثناء ذلك المجلس. كل هذه الأفكار الناتجة عن تفسيرات وقراءات تاريخية غير دقيقة في فهم وتحليل تاريخ الكويت نسفت الكثير من الجوانب الإيجابية لتاريخ الكويت، منها مساهمة آباء الكويتيون الذين إشتركوا بمختلف أعراقهم ومذاهبهم في بناء هذا البلد منذ نشأتها. ويمكن أن يقال أن أحد أسباب ولادة مثل تلك المفاهيم في الخطاب السياسي والإجتماعي لدى البعض هو كثرة المغالطات التاريخية التي سَجّلت أحداث مهمة في تاريخ الكويت بقصد أو بدون، مما ساهم في تشكيل مفهوم المواطنة لدينا وفقاً لتلك المغالطات، وليس إستناداً على نصوص ومواد الدستور التي تجمع الكويتين بمختلف أعراقهم ومذاهبهم معا تحت مظلة "المواطنة الدستورية".

لهذا تقدم هذه الدراسة مثالاً حيّاً حول كيفية تأثير توثيق معلومات مغلوطة وتفسيرها بشكل غير دقيق في تاريخ الكويت عن فئة من فئات المجتمع الكويتي وهم الشيعة خاصة "العجم" منهم.[٣] فقد إستخدم الكثير من الكويتيين في خطاباتهم السياسية والإجتماعية هذا المثال لدعم مفهوم "المواطنة الفعلية" للكويتيين الشيعة من ذوي الأصول الفارسية، والذي ساهم في تقسيم أهل الكويت على أساس طائفي وقبلي وعنصري، دون الإكتراث والنظر لمفهوم "المواطنة الدستورية" من خلال الإستناد على المرجع الحقيقي وهو الدستور الكويتي. الدستور الذي يُستمد منه مفهوم المواطنة المبنية على أساس الحقوق والواجبات المتساوية لجميع فئات المجتمع دون تمييز طائفي أو عرقي أو جنسي أو غيره. لذا إخترنا واقعة الجهراء[٤]، والتي تعتبر أحد أهم وأبرز الأحداث المفصلية في تاريخ الكويت، التي ساهمت في خلق مفهوم "المواطنة الفعلية"، كحلقة نقاشية لنوضح فيها الأثر الثقافي التي خلفته في أذهان الكثير من المواطنين الكويتيين نتيجة للتفسيرات والمغالطات التاريخية التي نقلها بعض الباحثين عن أحداث تلك المعركة، مما أسفرت عنه خلق ثقافة "المواطنة الفعلية" عند الكثيرين على حساب "المواطنة الدستورية" الحقيقية والمطلوبة والمستمدة من قوانين الدولة المدنية الحديثة المتمثلة في الدستور الكويتي.

ثلاث إتجاهات في تفسير مشاركة الشيعة في معركة الجهراء

قبل الخوض في تفاصيل كيفية تحليل الأبعاد التاريخية لما قبل المعركة وبعدها، يجب تسليط الضوء بعجالة على أهم المراجع التاريخية والروايات الشفهية التي ناقشت و

طرحت دور الشيعة من أهل الكويت في أحداث معركة الجهراء، خاصة من هم من ذوي الأصول الفارسية "العجم". إذ بمجرد إستشارة هذه المراجع والروايات يتضح ان هناك ثلاث رؤى أو إتجاهات تتباين في نقلها لدورهم في تلك المعركة. الإتجاه الأول يدعمه بعضًا من الباحثين أهمهم المؤرخ سيف الشملان، والمؤرخ عبدالله الحاتم، وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت فلاح مديرس. إذ أنهم يتفقون جميعهم على ان "العجم" لم يشاركوا في تلك المعركة، ولم يكن لهم دور يذكر على الإطلاق. بل يزعم أصحاب هذا الرأي أنهم طالبوا بالجنسية البريطانية أو - كما تسمى أحيانا - (الحماية البريطانية) آنذاك، على إعتبار أنهم "إيرانيون" وليسوا "مواطنون".

فيذكر المؤرخ سيف الشملان في كتابه (من تاريخ الكويت) ان "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية فيقول: "وذهب العجم إلى المعتمد البريطاني الكولونيل "مور" طالبين منهم الحماية وأنهم ليسوا عربا بل أنهم إيرانيون لذلك يجب ان يحميهم فأرجعهم المعتمد خائبين".[٥] كما ذكر في نفس الوقت ان هناك أسرة كويتية كبيرة - حسب ما قيل له - ايضًا طلبت الحماية ولكن لم يشير إليها بصراحة.[٦] أما المؤرخ عبدالله الحاتم فيتطرق في مؤلفه (من هنا بدأت الكويت) إلى فترة حرب الجهراء، ويصف سكان الكويت من "العجم" بأنهم: "هرعوا إلى دار المعتمد البريطاني محتمين به وليقولوا له "إننا لسنا كويتيين ولا علاقة لنا بهذه الحرب إنما نحن إيرانيون".[٧] في حين يذكر أستاذ العلوم السياسية فلاح مديرس، في كتابه (الحركة الشيعية في الكويت) عند تحليله لأسباب إستبعاد الشيعة من مجلس الشورى في عام ١٩٢١م أنه يرجع لعدم مشاركتهم في معركة الجهراء فيقول: "ويبدو ان السبب وراء إستبعاد الشيعة يعود إلى عدم الرضى والسخط من الجانب السني على الموقف الذي إتخذه الكويتيون من أصول ايرانية والذي تمثل في إمتناعهم عن المشاركة في معركة الجهراء في عام ١٩٢٠م بين الكويت وإبن سعود حيث ذهبت مجموعة منهم إلى المقيم السياسي البريطاني وعبروا له على عدم إستعدادهم للمشاركة في هذه الحرب على أساس أنهم ليسوا مواطنين كويتيين بل إيرانيون".[٨] ومن الواضح ان الباحث مديرس إستند في بحثه على المؤرخ عبدالله الحاتم كما توضح هوامش المقالة، لذا فهو مقتنع برأي الحاتم دون أدنى شك.[٩] غير ان تفسير ونقل وتأريخ هذه المعلومات غير الدقيقة وغير المبنية على دلائل تاريخية من قبل الباحثين من أصحاب الإتجاه الأول لموقف الشيعة من "العجم" في المعركة ساهم ورسّخ مفهومين خاطئين من زاويتين مختلفتين عن تلك الطائفة في المجتمع الكويتي. الأول أنه رسخ تفسيرًا خاطئًا عند الكثير من الكويتيين والباحثين والمهتمين في تاريخ الكويت، بأن سكان الكويت من أهل السنة لم يعتبروا الشيعة "العجم" من أهل الكويت وسكانها. أما الثاني فهو بأن سكان الكويت من الشيعة "العجم" لم يعتبروا أنفسهم من أهل الكويت وسكانها نتيجة لطلبهم الحماية البريطانية من جانب، وعدم مشاركتهم في الحرب من جانب آخر، مما أعطى إنطباعًا عند الكثيرين أنهم "غير أوفياء" أو "متخاذلين". غير ان هذين المفهومين أو التفسيرين اللذين نتجا عن رأي أصحاب الإتجاه الأول عند الكثير من الكويتيين تشوبه الكثير من الأخطاء، لذا فإن هذين الإنطباعين في تفسير موقف الشيعة غير دقيقين كما سيتوضح في غضون هذه الدراسة.

أما الإتجاه الثاني لموقف الشيعة في المعركة فيتزعّمه باحثون مثل حسين خزعل و عبدالمحسن جمال و محمد جمال. إذ أنهم يتفقون جميعهم على ان الشيعة من أهل الكويت كان دورهم مقتصرًا داخل أسوار مدينة الكويت عن طريق حمايتها وحراستها من أي إعتداء خارجي، رغم أنهم كانوا يودون المشاركة فيها. فكان أهل الكويت من الشيعة من جماعة الحساوية[١٠] تحت زعامة الميرزا علي الحائري، في حين كان سكان الكويت من

الشيعة من جماعة "العجم" تحت زعامة السيد محمد مهدي القزويني، والسيد عيسى كمال الدين العلوي كما يذكر المؤرخ حسين خزعل في مؤلفه (تاريخ الكويت السياسي).[١١] ولكن الشيخ أحمد الجابر الصباح منعهم من المشاركة خوفًا من ان تأخذ المعركة طابعًا وبعدًا طائفيًا عند جيش ابن سعود أي "الإخوان".[١٢] كما ذكر المؤرخ خزعل ان قسمًا من أهالي الكويت - لم يحدد أي طائفة سنة أم شيعة - راجع دار الإعتماد البريطاني لطلب الحماية نتيجة الخوف والذعر الذي أصابهم، والذي أسفر عن حصول قسمًا منهم على ماكانوا يسعون إليه، أي الجنسية البريطانية (الحماية البريطانية).[١٣] وهنا قد يكون الباحث قد قصد نفس المجموعة التي قصدها أصحاب الإتجاه الأول - أي "العجم" - وقد يكون غير ذلك، وكلاهما يجانب الصواب كما ستدلل هذه الدراسة.

كما أن الباحث عبدالمحسن جمال في مؤلفه (لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت) لم يعطِ تفسيرًا جديدًا في تأريخ دور الشيعة في معركة الجهراء، رغم ان دراسته التاريخية هي الأولى من نوعها في تسليط الضوء على تاريخ الطائفة الشيعية في تاريخ الكويت من وجهة نظر أحد أفرادها. والسبب في ذلك أنه لم يعتمد على المصادر الأولية، بل إستند في سرده لتاريخ المعركة على ماكتبته المراجع[١٤] كان من ضمنها ما تضمّنه كتاب المؤرخ حسين خزعل، بالإضافة إلى بعض الروايات الشفهية التي نقلها عن طريق كل من أحمد يعقوب المحميد ومحمد عبدالله الإستاد، والتي تدعم مانقله وسجّله خزعل في مؤلفه. لكنه أضاف عن طريق إعتماده على بعض الروايات الشفهية، ان هناك بعضًا من أفراد الشيعة (مثل يوسف النكاس) أخذوا دور تزويد المؤونه الغذائية للمحاصرين والمقاتلين في مدينة الجهراء.[١٥]

كذلك الأمر بالنسبة للباحث محمد جمال، الذي لم يصل ايضًا إلى إستنتاج جديدٍ عن موقف الشيعة في معركة الجهراء الذي ناقشه بشكل مختصر في مؤلفه (لقاء مع التاريخ). ولكنه ركز على دور السيد محمد مهدي القزويني في الإشراف على الحراسة داخل مدينة الكويت وحول مناطق السور، معتمدًا ايضًا على الروايات الشفهية وفق ما نقله أحد كبار السن من عائلة جمال، وهو جده إسماعيل جمال.[١٦] وبما ان دور السيد القزويني في الإشراف على حراسة مدينة الكويت ذكر من قبل في مؤلف المؤرخ حسين خزعل، يتّضح ان الباحثين محمد جمال و عبدالمحسن جمال إستعانا في تحليلهما على المراجع وليس المصادر لدور الشيعة في المعركة، أي على ما ذكره المؤرخ حسين خزعل من جانب، وإلى بعض الروايات الشفهية التي دعمت رأي المؤرخ حسين خزعل من جانب آخر، خاصة وان الأخير أصدر دراسته المتعلقة بتاريخ الكويت عقودًا من الزمن قبل صدور مؤلفات كل من الباحثين عبدالمحسن جمال، ومحمد جمال.[١٧]

أما الإتجاه الثالث والأخير فيروي موقف الشيعة وإسهاماتهم في تلك المعركة من خلال الروايات الشفهية المنقولة عن طريق الكثير من آباء الكويتيين وأجدادهم من الطائفة الشيعية من "العجم". فكثير من كبار السن الذين قابلتهم ينقلون ان آبائهم وأجدادهم ساهموا في تلك المعركة، إمّا من خلال المشاركة في بناء السور وحراسة أسوار مدينة الكويت من جهة، أو من خلال المشاركة ميدانيًا في جبهة المعركة من جهة أخرى. بل يؤكد كثيرًا منهم ان عددًا من رجالات الشيعة من "العجم" ايضًا إمّا أصيبوا أو إستشهدوا في تلك المعركة، كما حدث في معارك سابقة خاضها سكان الكويت من قبل، كمعركتي الرقة في عام ١٧٨٣م والصريف في عام ١٩٠١م.[١٨] لذا فإن أصحاب التوجه الثالث يدعم أصحاب التوجه الثاني في جانب، وهو بناء السور وحماية المدينة من الداخل، ويختلف معه في جانب آخر، وهو

المشاركة ميدانيًا في المعركة. والمفارقة هنا تكمن ان أصحاب التوجه الثالث - والذي لم يُوّرخ صوتهم في الكتب التاريخية - هو الذي حفزني للقيام بمثل تلك الدراسة للتأكد من دِقة وصِحة ما نقلوه لي. فإتضح لي أنهم الأقرب للصواب بين الإتجاهات الثلاثة، كما سيتضح من خلال التحليل التاريخي المدعم بالمصادر التاريخية التي عاصرت فترة وقوع الحرب.

ضرورة التوافق بين المفاهيم والسياق التاريخي

عند مناقشة أي حدث تاريخي في أي حقبة زمنية تاريخية في علم التاريخ، يجب مراعاة وضع المفاهيم أو المصطلحات المراد مناقشتها في سياقها التاريخي (Historical Context) ليكون هناك توافق وإنسجام بين تلك المفاهيم والحدث التاريخي المراد مناقشته. فعلى سبيل المثال، لايجوز وضع مفهوم "المواطنة الدستورية"، والتي تبلورت من الناحية الحقوقية في فترة إصدار الدستور في عام ١٩٦٢م، في الحقبة التاريخية لوقوع الحرب، والتي سبقت إصدار الدستور قرابة الأربعة عقود. وذلك لأن هذا المفهوم لم يكن له وجود وتعريف آنذاك سواء في الساحة الفكرية أو في الخطاب السياسي في المجتمع. وهذا المثال ينطبق على ما قام به أصحاب الإتجاه الأول. فقد إعتبر الباحث فلاح مديرس والمؤرخ عبدالله الحاتم سكان الكويت، الذي يغلب عليهم الطابع القبلي والعشائري والعائلي، على أنهم "مواطنون كويتيون" في فترة حرب الجهراء، وكأنهما يتحدثان عن مجتمعات غربية والتي نمت عندها مفهوم "المواطنة" مئات السنين قبل ظهورها عندنا. فكانت الجمهوريات في المناطق الغربية قد نضجت عندها مفاهيم حقوقية مثل الحرية والعدل والمساواة والمواطنة بمفهومها الحديث إبان الحقبة التاريخية المصاحبة للثورة الفرنسية ومابعدها. حيث حاول الباحثان مديرس والحاتم تطبيق مفهوم "المواطنة الغربية" - والتي لم يعطيان لها تعريفًا واضحًا - على مشيخة أو إمارة يافعة سياسيًا، لم تتشكل فيها حكومة رسمية مرتبطة بدستور يحدد معنى المواطنة بحقوقها وواجباتها الكاملة كما هي واضحة في نظيراتها في الغرب، وهنا أول خطأ وقع فيه الباحثان، كونهما غير دقيقان في منهجيتهما في صياغة التاريخ على أسس علمية، والتي تتطلب وضع المفاهيم في سياقها التاريخي. فلا يوجد مفهوم أو تعريف واضح لكلمة "مواطن كويتي" منذ تأسيس الكويت حتى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي. فمفهوم "المواطنة" لم يتشكل ويتبلور في أذهان سكان الكويت بمفهومه الإجتماعي والسياسي أثناء الحقبة الزمنية للحرب. بل بدأ هذا المفهوم يأخذ مساحته في الخطاب السياسي والإجتماعي في الكويت مع بداية الحراك السياسي في الثلاثينيات من القرن الماضي متأثرًا بالحركات الوطنية الإقليمية التي قامت في المناطق المسماه حاليًا تركيا وإيران وسوريا وبشكل أكثر وأخص العراق، إلى ان أخذ مفهوم "المواطنة" يتشكل من الناحية الإجتماعية والسياسية إلى ناحية حقوقية وقانونية ودستورية في مرحلة وضع الدستور وإصداره في عام ١٩٦٢م.

لذا كان سكان الكويت يصنّفون أنفسهم إما حسب أصولهم (عربي أو أعجمي) أو بناءً على أسماء الأماكن التي هاجروا منها قبل نزوحهم إلى الكويت مثل تلك الأسماء المتداولة كالنجادة والزبارة والحساوية والبحارنة وهكذا. ولم يقتصر هذا النوع من الخطاب الإجتماعي اليومي بين سكان الكويت أنفسهم، بل شمل الخطابات السياسية اليومية بين حكام الكويت والوكلاء البريطانيين في الكويت من جانب، وبين حكام الكويت وسكانها من جانب آخر، كما تشير الوثائق البريطانية ووثائق سجلات الديوان الأميري الكويتي منذ عهد الشيخ عبدالله بن صباح الصباح (عبدالله الثاني). وهذا دليل على ان إستخدام مثل تلك المفردات كان رائجًا إجتماعيًا وثقافيًا بين سكان الكويت جميعًا والذي بدوره أثر على الخطابات

السياسية بين حكام الكويت والوكلاء البريطانيين ليصبح البريطانيون طرفاً أيضًا في إستخدام تلك المفردات. لذلك أصبح سكان الكويت يطلقون على مجموعات معينة من السكان بأسماء المناطق التي قدموا منها. فعلى سبيل المثال يطلقون "النجادة" أو "النجديين" للذين جاءوا أو هاجروا من نجد الواقعة في وسط شبه الجزيرة العربية، و"الزبارة" أو "الزبيريين" للذين قدموا من منطقة الزبير في العراق، و"الحساوية" للذين هاجروا من منطقة الإحساء، الواقعة في شرق شبه الجزيرة العربية، و"البحارنه" للذين جاءوا من البحرين، و"العجم" للذين قدموا من بر فارس في إيران، وهكذا. ومع وجود هذا التصنيف إلا ا ن جميع سكان الكويت فيما بينهم يعلمون ويقرون جميعًا بأن جميع هذه المجموعات هي من أهل الكويت وسكانها يشكلون طيفًا متجانسًا رغم إختلافات أصولهم وأعراقهم ومذاهبهم.[١٩] كما أنه في كثير من الأحيان كان يطلق إسم الحرفة أو المهنة على الأشخاص المنتمية لتلك المجموعات. وخير دليل على وجود هذه "الثقافة التقليدية" التي تصنف أهل الكويت هو إستخدامها في الخطابات الإجتماعية والسياسية في الكثير من مراسلات شيوخ الكويت مع الوكلاء البريطانيين في الوثائق البريطانية ووثائق سجلات الديوان الأميري. فتوضّح هذه الخطابات أنه إذا كان حكام الكويت يودّون التحدث عن فئة أو مجموعة من سكان منطقة معينة تابعة للكويت نجدهم يطلقون مصطلحات مثل "أهل الجهراء" أو "أهل فيلكا" لأهل الكويت ساكني الجهراء أو جزيرة فيلكا. كذلك الأمر نجده عندما يتحدّثون عن فئة أو مجموعة معينة من سكان الكويت، نجدهم يذكرون مصطلحات مثل "العرب" أو "النجديون" أو "العجم" أو "القبائل" أو "العشائر" أو "البدو". كما أنهم في كثير من الأحيان يذكرون أسماء القبائل مثل "العوازم" أو "العجمان" أو "شمر" أو "ظفير" إذا ما أرادوا تحديد أسماء هذه القبائل. وإذا ما خصّ حكام الكويت في خطاباتهم السياسية والإجتماعية سكان الكويت جميعًا وبشكل عام بمختلف إنتمائاتهم المذهبية و أصولهم العرقية والقبلية، نجد أنهم يطلقون عليهم مفردات مثل "جماعتنا" أو "جماعتي" أو "جماعة أهل الكويت" أو "أهل الكويت" أو "أهالي الكويت" أو "رعايا الكويت" أو "رعايا أهل الكويت" أو "رعايانا" أو "رعيتنا" أو "رعيتي" أو "سكان الكويت" أو "ساكنين الكويت" أو "سكنت الكويت" أو "أهل البلد".[٢٠] والدليل على ذلك أنه حتى منتصف عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح كانت تصدر شهادات توصية للكثير من التجار المسافرين بسفنهم إلى بنادر الخليج المختلفة تطلب وتوصي بتسهيل أمور التجار أصحاب تلك التوصيات، والتي توضع فيها أسمائهم وأسماء سفنهم التي يملكونها أو حتى السفن التي يستخدمونها. كما تذكر التوصيات ان حامليها يعتبرون من "جماعة أهل الكويت".[٢١] وإذا نظرنا إلى نماذج أسماء أصحاب هذه السفن في الوثائق البريطانية ووثائق الديوان الأميري، نجد ان حاكم الكويت كان يطلق كلمة "من جماعة أهل الكويت" أو "رعايانا" أو "أهل الكويت" أو "رعايا أهل الكويت" أو "سكان الكويت" على جميع سكان الكويت المسلمين سنة وشيعة، عربًا كانوا أم "عجمًا"، دون الإكتراث لهذه التباينات الطائفية والعرقية. كما يُلاحظ أنه لم يذكر في تلك الوثائق مفردات أو مصطلحات مثل "مواطن كويتي" أو "كويتي" بل ذكرت مفردات مثل "رعايانا" أو "من جماعتنا" أو "رعيتنا" أو "جماعتي" أو "رعيتي" أو "جماعة أهل الكويت" أو "أهالي الكويت" أو "أهل الكويت" أو "رعايا الكويت" أو "رعايا أهل الكويت" أو "سكان الكويت" أو "ساكنين الكويت" أو "سكنت الكويت" أو "أهل البلد" كما تطرقنا لذلك من قبل.

لذا فإن إطلاق كلمة "مواطنون" أو "كويتيون" كمصطلحات للإشارة إلى أي فئة من سكان الكويت إصطلاحيًا ولغويًا في تلك الفترة غير دقيق، ليس لعدم وجود مفاهيم لها

في المشيخات العربية فحسب، بل لأنها في سياق تاريخي مختلف ايضًا. "فالعجم" لم يعتبروا أنفسهم "مواطنين" كما أشار الباحث مديرس، وهذا صحيح لأنه لا وجود لهذا المفهوم آنذاك. وكذلك الطوائف الأخرى من سكان الكويت لم يعتبروا أنفسهم "مواطنين" ايضًا لنفس السبب ولكن كانوا جميعًا يعتبرون أنفسهم من سكان الكويت وأهلها، وهنا الفرق. نضف إلى ذلك ان في تلك الحقبة التاريخة (أي أثناء الحرب) لم يصدر قانون "الجنسية الكويتية" بعد، أو حتى أي قانون آخر يُوضح أو يُعّرف من هو "الكويتي" ومن هو"الغير كويتي". بل صدر قانون "الجنسية الكويتية" في بداية النصف الثاني من القرن العشرين الميلادي.[٢٢] الأبسط من ذلك أنه في ذلك الوقت لا توجد حتى وثائق سفر (المسماة بالجوازات) صادرة بشكل رسمي من المشيخة نفسها توضح مكان ولادة حامله أو جنسيته، ماعدا بعض الجوازات التي أصدرتها حكومة الهند البريطانية، والتي هي عبارة عن (Certificate of Identity) أو شهادة بإعتراف هوية لشخص ما، للتعرف على هوية حاملها ولتسهيل إجراءات سفره بين بنادر الخليج، والسبب وراء تنقله من منطقة إلى أخرى في منطقة الخليج.[٢٣]

هوية سكان الكويت من الشيعة من ذوي الأصول الفارسية "العجم"

من المهم جدًا معرفة هوية سكان الكويت من الشيعة "العجم"، والجدال حول إذا ما كانوا يعتبرون أنفسهم من أهل الكويت ورعاياها، أم أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم "دخلاء" مثلا، أو حتى "إيرانيين" كما يزعم أصحاب الإتجاه الأول. إذ يؤكد المؤرخان سيف الشملان وعبدالله الحاتم، والباحث فلاح مديرس على أن الشيعة "العجم" يعتبرون أنفسهم "إيرانيون" وليس "مواطنون"، أو حتى "عربًا" كما ذكر الشملان. ولا نعلم من أين قام أصحاب هذا الإتجاه بإعطاء هذا التحليل دون الإستناد على دلائل وشواهد تاريخية سواء من الروايات الشفهية الثقاة، أو من مصادر تاريخية عاصرت فترة الحرب، أو حتى بعدها ببضع سنوات. فالمؤرخ عبدالعزيز الرشيد، والذي يعتبر شاهد عيان لمعركة الجهراء، كونه شارك وأصيب في المعركة، لم يذكر ان "العجم" قاموا بطلب "الجنسية البريطانية" (الحماية البريطانية) عندما سجل مذكراته التفصيلية عن واقعة الجهراء والتي تعتبر معاصرة للحدث كونها مكتوبة في عام ١٩٢٦م أي بحقبة زمنية قريبة جدًا من وقعة معركة الجهراء.[٢٤] لذا فالسؤال المطروح لأصحاب الإتجاه الأول هو كيف توصلوا إلى حقيقة أن سكان الكويت من الشيعة "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية وهم جميعهم لم يعاصروا مرحلة حرب الجهراء، كما أنهم لم يعتمدوا على مصادر معاصرة للحدث في نقل مثل تلك المعلومة ؟[٢٥] والأكثر غرابة هو أنه لا يوجد مصدر تاريخي معاصر لحرب الجهراء نقل أو أشار إلى ما يدعيه أصحاب الإتجاه الأول. يتبين ذلك عند مراجعة المصادر أو حتى المراجع التي إستند عليها أصحاب هذه الفرضية في مؤلفاتهم، والذي توضح إفتقارهم لدعم فرضيتهم بناءً على أي وثيقة أو حتى مصدر تاريخي معاصر للحدث. لذا نتسائل من أي المصادر التاريخية إستدل أصحاب هذا الرأي في بناء فرضيتهم عن موقف الشيعة من "العجم" ؟

كما يتّضح من مناقشة المؤرخ سيف الشملان حول أحداث المعركة، أنه يريد أن يعتبر سكان الكويت من "العجم" أنفسهم عربًا وهم من أصول فارسية !؟ ويبدو أنه كان يقصد أن يعتبروا أنفسهم من أهل الكويت، أو كما سمّاها الباحثان فلاح مديرس وعبدالله الحاتم "مواطنين"، غير ان هذه المفاهيم وهذا الوصف للشملان غير دقيقين - كما وضحنا من قبل - على إعتبار ان تلك المفاهيم لم تولد بعد في الساحة الفكرية والإجتماعية في الكويت، وبالتالي فهي خارج السياق التاريخي. ومع ان كثيرًا من أجداد الأسر الكويتية من

الشيعة "العجم" إستقروا في الكويت منذ فترة طويلة، إلا أنهم لا يستطيعون ان ينكروا أصول أجدادهم الغير عربية فقط لأنهم إستقروا في منطقة عربية، كما يطلب الشملان. وهل أنكر عرب الهوله أو القواسم أو غيرهم من القبائل العربية، التي إستقرت في سواحل بلاد فارس في مابين القرنين الثامن والتاسع عشر الميلاديين أصولهم العربية لمجرد أنهم إستوطنوا قروئا أو عقودًا من الزمن في أراضي غير عربية ؟ بل الأكثر من ذلك، ان أغلب سكان الكويت من الشيعة والسنة "العجم" في ذلك الوقت كانوا يتحدثون اللغة الفارسية بطلاقة، وركاكة في اللغة العربية، ونقلوا عادات وثقافات أجدادهم التي إكتسبوها منذ تنشأتهم الإجتماعية المبكرة، ومن ثم إكتسبوا عادات عربية جديدة (مع الإحتفاظ بالقديمة) إثر تعايشهم مع إخوانهم من سكان الكويت من مختلف الأعراق والطوائف الأخرى، وهو أمرٌ طبيعي. وهذا ينطبق ايضًا على سكان الكويت من القبائل والعوائل التي قدمت من أنحاء مختلفة من منطقة الخليج، فكانت لهم لهجاتهم العربية والقبلية الخاصة والمتفاوتة، وعاداتهم وثقافاتهم التي تختلف عن بعضها البعض ايضًا. ومع مرور الزمن تشكلت الثقافة والعادات "الكويتية" التي جمعت تلك المجموعات المختلفة عرقيًا ومذهبيًا وثقافيًا لتولد "الثقافة الكويتية" التي إستطاعت ان تستوعب الجميع.

وفي نفس الوقت تؤكد الوثائق البريطانية عندما تناقش مسألة هوية سكان الكويت من "العجم" من الطائفة الشيعية، عكس ما يدّعيه أصحاب الإتجاه الأول بأن سكان الكويت من "العجم" كانوا يعتبرون أنفسهم "إيرانيين". فرسالة الوكيل البريطاني الكولونيل مور Colonel J More إلى سكرتير الحكومة في بغداد توضح تقديرات عدد سكان الكويت من "العجم" في الكويت في عام ١٩٢١م بعشرة آلاف شخص. حيث يؤّكد ان الكثير منهم إستقروا في الكويت منذ جيلين أو ثلاثة أجيال تسبق عام ١٩٢١م. وفي نفس التقرير يؤكد أنهم فقدوا شعورهم بأنهم من ذوي "الهوية الفارسية" نتيجة لإستقرارهم القديم في الكويت.[٢٦] والسؤال هنا، لماذا لم يذكر الوكيل البريطاني الكولونيل مور Colonel J More في تقاريره السرية للحكومة البريطانية ماذكره أصحاب الإتجاه الأول، وهو طلب "العجم" الحماية البريطانية ؟ بل من الواضح ان الوكيل البريطاني الكولونيل مور Colonel J More ذكر عكس ما أشار به أصحاب الإتجاه الأول كما هو واضح في التقرير، ولم يشير على أنهم يعتبرون أنفسهم "فارسيين" بل قال: "فقدوا شعورهم بأنهم من ذوي "الهوية الفارسية".[٢٧] وللتأكيد على ما ذكره الوكيل الكولونيل مور Colonel J More في تقريره حول الجدل عن هوية سكان الكويت من "العجم" وإذا ماكان قد فقدوا شعورهم من ذوي الهوية الفارسية أم لا، نستشهد في قصة أحد سكان الكويت من تلك المجموعة ذكرتها التقارير البريطانية. إذ توضح وثيقة بريطانية تعود إلى عام ١٩١٣م، أي في أواخر عهد الشيخ مبارك الصباح، بأن أحد الأشخاص من سكان الكويت من "العجم" يُدعى غلام بن محمد بن حسين، والذي يبلغ من العمر أربعين عامًا، قد شهد في قضية قتل شقيقه النوخذة حسين، وإعترف بأنه وُلِدَ هو وأخوه المقتول في الكويت، وان والدهما قد هاجر منذ زمن من بلاد فارس وتحديدًا من مدينة قابند أو (گابند) الواقعة على الشريط الساحلي في منطقة جنوب غرب فارس (بر فارس). كما يذكر غلام ان جميع أسرته وأسرة أخيه المتوفى حسين مستقرة في الكويت حتى تاريخ التقرير المذكور، وأنهم يعتبرون أنفسهم

من رعايا الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت.[٢٨] يلاحظ هنا ان غلام وهو من سكان الكويت "العجم" لم يعتبر نفسه وأسرته "فارسيين" أو "إيرانيين" كما يسميها أصحاب الإتجاه الأول، بل إعتبر نفسه هو وعائلته من رعايا الشيخ مبارك الصباح، خاصة وأنه لم يذكر أنه "فارسي" أو "إيراني". وكلمة رعايا المشتقة من كلمة الرعية، تطلق على عامة الناس الذين عليهم راع يُدبّر أمرهم ويرعى مصالحهم.[٢٩] لذا إعتبر الشيخ مبارك الصباح بصفته حاكم الكويت الراع على جميع رعيته، أي سكان الكويت بكل شرائحهم. فكان هذا النظام الإجتماعي السائد في مشيخات الخليج آنذاك قبل تحولها إلى دول مدنية حديثة. إضافة إلى ذلك إعتبر البريطانيون في نفس التقرير ان غلام بن محمد "كويتي" - على حد تعبيرهم - على الرغم من ان أصول أبيه "فارسية" أو "إيرانية". ومن دون شك فالبريطانيون يقصدون أنه من أهل الكويت وليس بمفهوم "المواطن الكويتي" الذي ركز عليه أصحاب الرأي الأول. لذا نستنتج من خلال الوثائق البريطانية ان سكان الكويت من الشيعة والسنة "العجم" كانوا لا يعتبرون أنفسهم "فارسيين"، أو "إيرانيين" بمفهومي الحاتم والمديرس، سواء على المستوى الشخصي أم على مستوى الجماعات الإثنية (أي "العجم") كما أشار أصحاب الإتجاه الأول، بل كانوا ببساطة يعتبرون أنفسهم من أهل الكويت وسكانها كغيرهم من سكان الكويت من ذوي الأعراق والمذاهب الأخرى.

العلاقة التاريخية بين سكان الكويت من الشيعة "العجم" وحكام الكويت

قامت الكويت وتميّزت عن جاراتها على دعائم إجتماعية قوية تسودها الوئام والتعايش السلمي بين سكان الكويت لبناء الإمارة فالدولة الدستورية الحديثة. إذ لا وجود لمساحات عرقية وطائفية وقبلية واضحة على الساحة الإجتماعية بين سكانها في أغلب مراحل تاريخ الكويت السياسي، مقارنة مع بعض مشيخات الخليج. فكان شيوخها أكثر إنفتاحًا من غيرهم في الخليج في تقبل وإحتضان جميع الناس، حتى وإن إختلفوا معهم في المذهب الديني أو حتى في العامل العرقي. وعلى هذا الأساس كانت العلاقة التاريخية بين سكان الكويت من الشيعة العرب و"العجم" وحكام الكويت علاقة وطيدة ومتينة. فكانت نظرة حكام الكويت للطائفة الشيعية من ضمنهم "العجم" نظرة تسامحية، خاصة وإنّ حكام الكويت يعتبرونهم عنصرًا أساسيًا وفعالا من عناصر بناء المجتمع. فكان إعتبارهم على أنهم من أهل الكويت ليس لأن منهم من كان له إمتداد تاريخي طويل في الكويت فقط، ولكن لأنهم أعتبروا عنصرًا نشطًا وفعالا إقتصاديًا ايضًا.[٣٠] فكان منهم التجار والحرفيين والعمال. لذا فإن جميعهم يساهمون في بناء الكويت إقتصاديًا وتنشيط حركتها التجارية، والذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إنتعاش إقتصاد المنطقة.[٣١] فوجود هذه المجموعات ذات الأدوار المختلفة والمتفاوتة إجتماعيًا وإقتصاديًا عن بعضها البعض ما هي إلا أحد الدعائم الأساسية لقيام دولة حديثة. فكانت أي طائفة أو فئة (ومنهم اليهود) مرحب بها في الكويت مادامت لا تفكك النسيج الإجتماعي ولا تؤثر سلبًا على إقتصاد الكويت ولا تحدث قلاقل سياسية. لذا نلاحظ ان سكان الكويت من الشيعة "العجم" والعرب (أي الحساوية والبحارنة) وغيرهم، تمتّعوا بحقهم في ممارسة طقوسهم الدينية منذ القدم. فسمح لسكان الكويت من الشيعة منذ وقت مبكر من تاريخ الكويت بممارسة تلك الطقوس والتجمع في مجالس حسينية في منازلهم في أغلب الأوقات كما تروي الروايات الشفهية في الأوساط الشيعية. كما تم تأسيس أول حسينية رسمية وهي حسينية معرفي في بدايات القرن العشرين الميلادي، وبمباركة من الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت آنذاك.[٣٢] وعلى نفس المنوال تم بناء الحسينية الخزعلية بعدها بسنوات قليلة.[٣٣] وهذا خير دليل على إعتبارهم أحد مكونات مجتمع الكويت لأنهم كانوا يمارسون طقوسهم بحرية من دون إبتزاز سواء من الأسرة الحاكمة أو إخوانهم من سكان

الكويت من الطائفة السنية. والأكثر أهمية ان الوثائق البريطانية تدلل على إعطاء حكام الكويت بعضًا من سكان الكويت من الشيعة "العجم" مناصب مهمة في المشيخة. كما كان الحكام يستشيرون بعضًا منهم المنتمين إلى طبقة التجار - في بعض الأحيان - في قضايا مهمة تخص الكويت. نذكر بعضًا منها لنوضيح ان العلاقة المتبادلة بين سكان الكويت من الشيعة "العجم" وحكام الكويت كانت توضح ان حكام الكويت كانوا يعتبرون الشيعة "العجم" جزءً لا يتجزأ من سكان الكويت، وكذلك الشيعة "العجم" الذين إعتبروا أنفسهم مكون أساسي من مكونات المجتمع، كما أشرنا سابقاً في تقرير الكولونيل مور Colonel J Moreعن "العجم" في عام ١٩٢١ م، وفي قضية غلام بن محمد في عام ١٩١٣م.

فتذكر أحد الوثائق المسجلة من قبل أول وكيل سري يمثل الحكومة البريطانية وهو على بن غلوم بن رضا بهبهاني، أنه عندما عقد الشيخ مبارك الصباح المعاهدة البريطانية عام ١٨٩٩م كان مسرورًا، لذا أرسل في عام ١٩٠١م على جميع سكان الكويت من طبقة التجار سواءً من العرب أو من "العجم" لزيارته بمجلسه، وأخبرهم بنبأ الحماية البريطانية الذي قوبل بالرحب والطاعة من الجميع. ورغم أن الشيخ مبارك الصباح إتخذ قرارًا فرديًا في توقيع المعاهدة مع الحكومة البريطانية، وان إجتماعه كان نوعًا ما شكليًا مع جميع التجار من سكان الكويت، إلا أنه لم يقتصر هذا الإجتماع على فئة أو طائفة دون الأخرى.[٣٤] والسؤال هنا، لماذا إجتمع الشيخ مبارك الصباح مع التجار العرب و"العجم" من سكان الكويت معًا إذا كان لا يعتبر سكان الكويت من "العجم" من أهل الكويت، وأنهم أناس ليسوا ثقاة ولا وزن لهم في المشيخة؟

الأمر الأكثر أهمية ان أغلب حكام الكويت كانت لهم علاقات وطيدة مع سكان الكويت من التجار الشيعة "العجم" نتجت عنها ثقة متبادلة في التعاملات التجارية، وفي إعطاء بعضهم مناصب إدارية مهمة في المشيخة كما توضح ثلاث أمثلة سجّلتها الوثائق البريطانية في مكتب سجلات الهند. فكان المثال الأول في إعتماد الشيخ مبارك الصباح - كما تذكر الوثائق البريطانية والوثائق العائلية لأسرة بن غالب - على تجار الشيعة من "العجم" مثل التاجر نجف بن غالب وأخيه محمد تقي (ماتقي)، والتاجر محمد علي معرفي وإبنه إسماعيل في تأمين السلاح لحروبه ولحماية الكويت من الطامعين فيها.[٣٥] فكيف نقرأ هذه الثقة المتبادلة بين الطريفين؟

أما المثال الثاني في وجود العلاقات الوطيدة بين الطرفين، وأن الشيعة بما فيهم "العجم" كانوا مكون أساسي من مكونات المجتمع في نظر حكام الكويت، هي تلك التي توضّح تعيين الشيخ مبارك الصباح "خان بهادر" ملا صالح الفارسي الأصل والشيعي المذهب - كما تذكر أكثر من أربع وثائق بريطانية - سكرتيرًا له. إذ عيّن ملا صالح في هذا المنصب بوَساطة عن طريق حاكم المحمرة الشيخ خزعل بن جابر بن مرداو الذي قام الأخير بتقديمه لصديقه الشيخ مبارك الصباح كما تذكر التقارير البريطانية.[٣٦] إستمر الملا صالح في منصبه كسكرتيرًا في عهد الشيخ جابر المبارك الصباح (١٩١٥-١٩١٧م)، وأخيه الشيخ سالم المبارك الصباح (١٩١٧-١٩٢١م)، وجزء من عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١-١٩٥٠م) ليخلفه ولده عبدالله ملا صالح بعد أحداث المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م. لذا كيف يتبؤ شخصٌ يعتبر نفسه "فارسيًا" أو يعتبرونه حكام الكويت وأهلها "فارسيًا" منصبًا مهمًا وحساسًا في المشيخة لفترة تاريخية طويلة ؟

والمثال الثالث الذي يؤكد أهمية الشيعة في الكويت، يتمثل في تعيين التاجر عبدالكريم أبل عبدالرحيم، والذي هو من سكان الكويت من الطائفة الشيعية ومن ذوي الأصول الفارسية، كوكيل مالي لحاكم الكويت الشيخ سالم المبارك الصباح وحاكم الكويت الذي جاء بعده الشيخ أحمد الجابر الصباح، والمتحكم بالمال الخاص لأسرة الصباح وفقًا للمصادر البريطانية ووثائق أسرة عبدالرحيم. كما خلفه إبنه التاجر أحمد أبل في نفس المنصب لفترة وجيزة بعد وفاته في عام ١٩٤٥م كما تشير الوثائق البريطانية.[٣٧] والسؤال المطروح لأصحاب الإتجاه الأول، إذا كان الرأي العام لشيوخ وسكان الكويت هو ان "العجم" ما هُم إلا "فارسيون" أو "إيرانيون" كما يراها الباحثان الحاتم والمديرس، وأنهم غير مرحب بهم وغير أوفياء نتيجة عدم مشاركتهم في معركة الجهراء، ولأنهم طالبوا بالحماية ا لبريطانية ولم يعتبروا أنفسهم من أهل الكويت، فكيف يُؤتمن ان يستمر خان بهادر ملا صالح في منصبه بعد حرب الجهراء ؟ وكيف يُوعز إلى التاجر عبدالكريم أبل عبدالرحيم ا ن يتحكم بالمال الخاص للأسرة الحاكمة، ويستمر وكيلاً ماليًا لإمارة الكويت بعد حرب الجهراء حتى وفاته ؟

تسجيل طلبات الحماية البريطانية من سكان الكويت (السنة والشيعة) في الوثائق البريطانية وتبريرها

إذا إطلعنا على ملفات الوثائق البريطانية التي تناقش السنة التاريخية التي وقعت فيه معركة الجهراء، أي في عام ١٩٢٠ م، أو حتى بعد ذلك ببضع سنوات، لا نجد أي تسجيل في تلك الوثائق لطلب سكان الكويت من "العجم" للحماية البريطانية كما يدعي أصحاب الإتجاه الأول. لذا فالباحث يجب ان يتسائل، لماذا سجل الوكيل البريطاني في الكويت أحداث معركة الجهراء حسب مصادرهم الخاصة من جانب، وحسب ما يتم تداوله بين سكان الكويت من جانب آخر، ولم يكن هناك ذكر لطلب الحماية البريطانية لأي شخص أو عائلة أو مجموعة أو طائفة من سكان الكويت ؟ الأمر الأكثر أهمية، أنه كيف يغفل الوكيل البريطاني في دار الإعتماد البريطاني في الكويت تسجيل حدثٍ مهم كهذا. خاصة وان دار الإعتماد البريطاني هي الجهة الرسمية الموجه إليها تقديم طلبات الحماية في الكويت، والتي عن طريقها يسجل كل ما يحدث في الكويت بشكل تفصيلي ويومي لإرساله إلى حكومة الهند الإمبريالية ووزاة الخارجية البريطانية، على إعتبار ان هذه التقارير هي جزء من نظام إداري سياسي منظم ومتكامل إستخدمتها الحكومة البريطانية لخدمة مصالحها في منطقة الخليج، ولبناء إمبراطوريتها التوسعية في الكثير من المناطق في قارات مختلفة ؟

الأدهى من ذلك أنه إذا إطلعنا على تسجيل وتدوين طلب الجنسية البريطانية من قبل دار الإعتماد البريطاني إبان أحداث تاريخية مهمة منذ عهد الشيخ مبارك الصباح حتى نهاية عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، نجد ان وكلاء الحكومة البريطانية في الكويت والمقيمين البريطانيين في منطقة الخليج قد سجّلوا جميع طلبات الحماية البريطانية من قبل سكان الكويت في وثائقهم السرية بشكل أوّلي ودون تردد. فتشير الوثائق السرية التي سجّلت طلبات الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية) على ان جميع فئات سكان الكويت من الطائفة السنية والشيعة - دون إستثناء - طالبوا بتلك الحماية أثناء الأزمات وفي الفترات الحرجة من تاريخ الكويت، رغم ان أيًا منهم لم يحصل على الجنسية البريطانية أو الحماية البريطانية من قبل الجهة المعنية كما توضح الأمثلة.

فكان التسجيل الأول للحصول على الحماية البريطانية قد حدث في عهد الشيخ مبارك الصباح في حادثة إختلاف الأول مع بعض التجار العرب، كان منهم هلال بن فجحان المطيري وشملان بن سيف وإبراهيم بن مضف في عام ١٩١٠م. أدى هذا

الإختلاف إلى هجرة هؤلاء التجار إلى مناطق مجاورة. فتشير أحد الوثائق البريطانية ان هؤلاء التجار قاموا بمخاطبة دار الإعتماد البريطاني في البحرين للحصول على الحماية البريطانية لهم ولنواخذتهم وبحارتهم، لتجنب ظلم الشيخ مبارك الصباح في مطالباته بالمال من جانب، وخشيتهم من أن يحصل لهم أذى أو مكروه من نفس الشخص من جانب آخر.[٣٨]

أما التسجيل الثاني للمطالبة بالحماية البريطانية حدث في عهد الشيخ سالم المبارك في عام ١٩١٨م. فقبل وقوع معركة الجهراء بعامين قام أحد ممثلي سكان الكويت من الشيعة "العجم" بتقديم طلب الحماية البريطانية. فكان السبب الداعي لطلب الحماية، كما تشير إحدى الوثائق البريطانية، ان أحد التجار الكبار من الشيعة "العجم" - والذي لم يذكر إسمه في الوثيقة - شكى الوكيل البريطاني في الكويت عن سياسة الشيخ سالم المبارك في تعامله مع الشيعة "العجم"، التي إختلفت عما كانت في عهد أبي الشيخ سالم المبارك، الشيخ مبارك الصباح، وأخ الشيخ سالم المبارك الصباح، الشيخ جابر المبارك الصباح. إذ لم يكن هناك - حسب قول الشاكي في الوثيقة - فرق بين سكان الكويت من الشيعة و من السنة في السابق. بل كان الشيعة "العجم" يعاملون بشكل غير متحيّز وبعدالة، لكن الوضع - في نظر الشاكي - أصبح مختلفاً عما في السابق، أي في عهد الشيخ سالم المبارك الصباح. ورغم ان سكان الكويت من "العجم"، الذين يتشكّل منهم عدد كبير من الطائفة الشيعية، لم يتعرضوا إلى أي إستبداد يُذكر في الوثائق البريطانية من قبل الشيخ سالم المبارك الصباح، إلا ان هذا التاجر عبرٌ للوكيل البريطاني في الكويت عن خشيته من ان يُظلم أحد أبناء الشيعة، أو يُسجن بغير وجه حق أو حتى يُقتل، رغم ان جميع الشيعة "العجم" كانوا يعتبرون أنفسهم من رعايا الشيخ سالم المبارك الصباح، أي من أهل الكويت. لذلك لجأ هذا التاجر لطلب الحماية البريطانية من دار الإعتماد البريطاني، خوفا من حدوث أي إنتهاك أو إساءة للشيعة "العجم". كما تشير نفس الوثيقة إلى إستياء التجار العرب ايضًا من طريقة الإدارة السياسية للشيخ سالم المبارك الصباح في الكويت، وهذا يؤكد وجود سخط عام من قبل التجار تجاه السلطة. ولهذا يبدو ا ن التاجر من سكان الكويت "العجم" كان ناقمًا من الأجواء الإجتماعية والسياسية في الكويت مما جعله يتقدم لطلب الحماية البريطانية.[٣٩]

وجاء التسجيل الثالث للحصول على الحماية البريطانية في أحداث المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م، من قبل جزء من سكان الكويت من الشيعة، الذين كان منهم من "العجم" و بعض منهم من البحارنة والحساوية.[٤٠] وذكرت الوثائق البريطانية ايضًا ان إجمالي عدد الأشخاص الذين تقدموا بإستمارات طلب الجنسية البريطانية قدّر بحوالي ٤٦٤٧ إستمارة كان منها ٩٨٣ إستمارة للبحارنة، و ٣٧ إستمارة للحساوية، و ١٧٠ إستمارة "للعجم" ممن هم مستقرين في الكويت لمدة لا تزيد عن عشرة سنوات من تاريخ التقرير، و ٣٤٧٥ "للعجم" ممن هم مستقرين في الكويت مابين عشرة سنوات إلى مئة وعشرين عاماً من تاريخ الوثيقة البريطانية. وكان من ضمن الذين طالبوا بالحماية بعضًا من الأسر الشيعية المعروفة التي لها ثقلها وإمتدادها التاريخي في الكويت. كان منها عائلة معرفي وعائلة بهبهاني وعائلة كمال وعائلة الرفاعي.[٤١] كما خاطب السيد جواد الموسوي (يعرف بالسيد جواد القزويني) كممثل لسكان الكويت من الشيعة - خاصة "العجم" منهم - الوكيل البريطاني في الكويت ديگوري De Gaury للحصول على الجنسية البريطانية نتيجة لعدم مشاركتهم في حق الترشيح والإنتخاب، ووجود ممثل لهم في الساحة السياسية أثناء تشكيل المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨م.[٤٢] لذلك تقدّم الشيعة بطلبات حقوقية أخرى

في نفس العام مثل طلب لإنشاء المدرسة الجعفرية، وطلب حق إعطائهم تمثيل لهم في المجلس البلدي والمجلس التشريعي ايضًا.[٤٣] وفي وثيقة أخرى سُجّلت في عام ١٩٣٨م طلب ايضًا عددًا من سكان الكويت يقدّرون ب ٥٩ شخصًا (كان أكثرهم من الشيعة) الحماية البريطانية لنفس السبب الذي دفع السيد جواد الموسوي لطلب الحماية البريطانية.[٤٤] لذا فالمبرر لكثير من سكان الكويت من الشيعة "العجم" والعرب في طلب الجنسية البريطانية، هو عزلهم عن الساحة السياسية من قبل أعضاء المجلس التشريعي الذين قادوا الحراك السياسي. لذا خَشيَ الشيعة "العجم" و الشيعة العرب ايضًا (الحساوية والبحارنة) من ان يتعرضوا لتعديات أو إهانات من قبل السلطة بسبب العامل العرقي أو الطائفي. كما أنهم تخوّفوا من تعسف في قرارات المجلس التشريعي، الذي تشكل من عوائل سنية محددة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تهميشهم إجتماعيًا خاصة بعد ان تم تهميشهم وعزلهم سياسيًا.

أما التسجيل الرابع للحصول على الحماية البريطانية حدث في نفس الفترة الزمينة من أحداث المجلس التشريعي، ولكنه قدّم من بعض تجار المعارضة من سكان الكويت من الطائفة السنية، الذين قادوا الحراك السياسي مطالبين بإصلاحات سياسية وإدارية ومشاركة شعبية في إدارة الشؤون السياسية في الكويت. فكان تقدم المعارضة من طبقة التجار لطلب الحماية البريطانية يهدف إلى حماية أنفسهم من إستخدام أي إجراء تعسفي ضدهم من قبل السلطة، وكان تخوفهم في محله. فتشير الوثيقة التي سجلها الوكيل البريطاني في الكويت ديگوري De Gaury في عام ١٩٣٨ ان هناك الكثير من الأشخاص من الطائفة السنية - بعضًا منهم من أعضاء المجلس التشريعي - والذي لم يحدد أسمائهم، قد إقترحوا قبل تشكيل المجلس التشريعي ان يكونوا رعايا بريطانيين، أو ان تصبح الكويت بشكل رسمي تحت الحكم البريطاني المباشر. فقام الوكيل البريطاني في الكويت ديگوري De Gaury بمخاطبة المقيم البريطاني في الخليج وأبدى الأخير إستعداده لإعطاء بعضًا ممن تقدموا للحماية البريطانية الجنسية البريطانية، ولكن شيئًا من ذلك لم يتحقق. كما ذكر الوكيل البريطاني في الكويت ديگوري De Gaury ان تقدم له أحد أعضاء المجلس التشريعي قبل كتابته للتقرير بأيام قليلة، وأبدى رغبته في النقاش مجددًا حول مسألة الحصول على الجنسية البريطانية، ولكن ديگوري De Gaury لم يذكر إسمه في التقرير.[٤٥]

وجاء التسجيل الخامس والأخير للحصول على الحماية البريطانية ايضًا في أحداث المجلس التشريعي، من قبل أحد أعضاء المعارضة وهو التاجر يوسف المرزوق. فتذكر الوثيقة السرية المكتوبة من الوكيل البريطاني في الكويت ديگوري De Gaury والمؤرخة في عام ١٩٣٨م، ان أحد المجاميع والتي يترأسها يوسف المرزوق أرسلوا رسالة غير مباشرة إلى دار الإعتماد البريطاني للتساؤل عما إذا كانوا يستطيعون الحصول على الجنسية البريطانية (أي الحماية البريطانية).[٤٦]

نلاحظ هنا ان جميع الذين طالبوا بالحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية من سكان الكويت سواء من الطائفة السنية أم الشيعية في حقب تاريخية متفاوتة، إرتبطت قضاياهم بمسألة الخوف من أي تعسف سلطوي قد يحدث لهم. وإلا فما الذي يدعو تجارًا كبارًا مثل هلال المطيري، وشملان بن سيف، وإبراهيم بن مضف، الذين لهم ثقلهم وإمتدادهم التاريخي القديم، وإعتبارهم الإجتماعي الخاص بين سكان الكويت وحكامها، وتأثيرهم على القرارات السياسية لحكام الكويت - في بعض الأحيان - ودورهم في تقويم الكويت

إقتصاديًا، أقول ما الذي يدعوهم إلى أن يطلبوا الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية ؟ كذلك الأمر ينطبق على الأسر الشيعية الذي شملهم التقرير، مثل عائلة معرفي وعائلة بهبهاني وعائلة كمال وعائلة الرفاعي. فهم لم يطالبوا بالحماية البريطانية إلا عندما إعتقدوا أنهم هُمشوا في المجلس التشريعي، رغم أنهم مكون أساسي من المجتمع الكويت، ورغم تضحية آبائهم وأجدادهم في المساهمة في بناء إمارة الكويت. خاصة إذا ما نظرنا إلى إمتدادهم التاريخي في الكويت وإسهاماتهم لبناء إمارة الكويت إقتصاديًا، ومحاولة حمايتها من الأخطار عن طريق تأمين السلاح للشيخ مبارك من بعض رجالات عائلة معرفي. بل ان التفسير ذاته ينطبق على سكان الكويت من الشيعة العربي (الحساوية والبحارنة) الذين خشوا على أنفسهم ايضًا كونهم أقلية مثل الشيعة "العجم"، خاصة وان المد القومي في تلك الفترة قد إجتاح الساحة السياسية والإجتماعية والفكرية في الكويت، والذي كان يحمل نفسًا عنصريًا تجاه سكان الكويت من ذوي الأصول الفارسية "العجم" بشكل خاص. وهو يفسر أحد أسباب عدم إعطاء الحق لسكان الكويت من السنة والشيعة "العجم" في المشاركة في المجلس التشريعي إنتخابًا وترشحيًا. أما تجار المعارضة الذين قادوا الحراك السياسي فهم من أكثر الناس الذين يجب ان يُبرّر لهم طلب الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية ليحموا أنفسهم من ردة فعل السلطة. إذ حملوا شعارًا كان بمثابة التحدي للسلطة وهو الأول من نوعه على مستوى إمارات الخليج. لذا كان من الطبيعي إما ان يطلبوا الحماية أو ان ينجوا بأنفسهم عن طريق الهرب خارج الكويت خوفا من ردة فعل السلطة، وهذا ما لجأ إليه البعض منهم. لذا فالسؤال المطروح لأصحاب التوجه الأول، لماذا سَجّلت ووثقت الحكومة البريطانية الخمس أمثلة لطلب الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية، والتي ذكرت في فترات متفاوتة من تاريخ الكويت منذ عهد الشيخ مبارك الصباح حتى عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح، ولم يُسّجل ويوثق طلب الحماية البريطانية لسكان الكويت من الشيعة "العجم" في معركة الجهراء ؟ والسؤال نفسه يوجه للمؤرخ حسين خزعل، الذي بين أن فئة من أهل الكويت قد حصلت على الجنسية البريطانية. الجواب بسيط وهو لأنه لم يحدث ان طلب أي نفر من الشيعة أو السنة "العجم" أو الحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية، لذا فليس هناك ما يتم تسجيله وتوثيقه من قبل الوكيل البريطاني الكولونيل مور Colonel J More في الكويت آنذاك.

وإذا نظرنا إلى تاريخ الخليج الحديث يتضح لنا ان طلب الحماية البريطانية من قبل مجموعات إثنية مذهبية كانت أم عرقية لم يحدث في الكويت فقط، بل شمل ايضًا بعض مناطق الخليج من ضمنها منطقة الإحساء والبحرين والعراق في حقب متفاوتة من تاريخها الحديث. فكان دافع الخوف من إستبداد السلطات وبطشهم في الخليج هو المحرك الأول لطلب تلك المجموعات الإثنية للحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية. كما يجب التوضيح هنا بعجالة ان طلب الحماية البريطانية يجب ان لا يقترن ويرتبط مع مفردات مثل "خزي وعار" أو "خيانة" أو ما شابه، بل يجب وضعه في إطار أبعد من ذلك وفي سياقه التاريخي المتمثل في المواجهة بين مفهومي "الضعف" و"القوة"، والذي يكون عادة ما بين فريق سواء أفراد أو جماعات أو طوائف وما بين السلطة. فالسلطة في تلك الحقبة التاريخية هي التي كانت دائمًا في منطقة "القوة"، ومن السهل إتخاذ قرارات وإجراءات ديكتاتورية ضد من هم في منطقة "الضعف"، خاصة في عهد المشيخات أو الإمارات في الخليج بشكل عام. أما الشعب فهو في منطقة "الضعف" خاصة إذا ما كانوا أقلِية لذلك فهم يحتاجون لسلطة

أخرى مُوازية بالقوى - على أقل تقدير- للسلطة المحلية، لكي تستطيع ان تحمي نفسها وحقوقها معاً. لذلك كانت الحكومة البريطانية هي الملاذ الدائم لتحقيق مثل هذا التوازن فيما بين الأفراد أو الأقليات أو الجماعات وحكوماتها المحلية لدرء الخطر عنهم. خاصة وان الحكومة البريطانية كانت لها اليد الطولى في المنطقة، لذا فكلمة ممثليها كانت تؤخذ - في كثير من الأحيان - بعين الإعتبار ومسموعة ولها صدى واسع عند حكام المشيخات. لذا فمن كانوا في منطقة "الضعف" - كطالبي الحماية أو الجنسية البريطانية في الأمثلة الخمسة السابقة - يعلمون أنه حتى وإن لم تمنح لهم الحماية البريطانية (الرعاية البريطانية) من قبل حكومة الهند البريطانية، لأنه مخالف لقوانينها، فإنها تستطيع - في الكثير من الأحيان - التأثير على القرارات السياسية في إمارة الكويت، والتي قد تكون غير عادلة في حقهم. وعلى ذلك كان التقديم للحصول على الحماية البريطانية أو الرعاية البريطانية أمرًا طبيعيًا ليس في الكويت وحسب، بل في مناطق الخليج قاطبة، إذا نظرنا إلى الكثير من الوثائق البريطانية. إذ توضح وثائق بريطانية كثيرة لطلب الحماية من سكان البحرين والإحساء من الشيعة في حقب تاريخية مختلفة نظرا لتعسف حكوماتهم ضدهم، رغم أنهم كانوا يشكلون الأكثرية من إجمالى التقديرات السكانية، وأنهم السكان الأصليين لمناطقهم.[٤٧] كما توضح وثائق بريطانية أخرى ان جماعات إثنية أخرى مثل اليهود قد طلبت الحماية البريطانية في العراق في فترة من الفترات لنفس السبب.

الأكثر من ذلك، ان التقديم للحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية لم يكن مُقتصرًا على أهل المنطقة أو سكانها الأصليين في جميع مناطق الخليج، بل شمل "العبيد" من ذوي الأصول والأعراق المختلفة، الذين تواجدوا في منطقة الخليج بسبب تجارة الرقيق. فتشير عشرات الوثائق البريطانية ان "العبيد" إذا ما أحسوا بظلم كانوا يتعرضون له ممن يعملون عندهم من سكان منطقة الخليج، يقومون بالتوجه للوكيل البريطاني في المنطقة لطلب الحماية. فيترتب عليه إما عتقهم وتحريرهم - في أغلب الأحيان - أو تحذير "أسيادهم" على سوء معاملتهم. لذا فالتقديم للرعاية البريطانية أو الحماية البريطانية لم تكن مقتصرة على أهل المنطقة أو الجماعات الإثنية من ذوي الطوائف والأعراق المختلفة، بل شمل الجميع لأن الكثير من قضاياها إرتبطت بمفهوم أشبه بما نسميه اليوم ب"حقوق الإنسان". وإن الوثائق البريطانية في الملفات المسماة (Slaves Trade) أو "تجارة العبيد" في المحفوظات البريطانية الموجودة في Indian Office Records توضح أمثلة لا حَصر لها في تقديم "العبيد" للحماية البريطانية في أغلب مناطق الخليج آنذاك.[٤٨]

وحتى وإن ذهبنا بإتجاه فرضية أصحاب الإتجاه الأول - التي لا تستند على دليل - وسلمنا في ان "العجم" طالبوا بالحماية البريطانية (مع أنه لم يحدث ذلك) في ذلك الوقت. يجب ان يُفسّر موقف "العجم" في إطار مغاير عما ذهب إليه أصحاب الإتجاه الأول، المتمثل بوصفهم بالخيانة والخزي والعار. فجماعة "الإخوان" الذين كانوا يُعتبرون قوة عسكرية منظمة في جيش ابن سعود – كما توضح مضاوي الرشيد - كانوا يكفرّون جميع الناس بما فيهم المسلمين الذين لا يتبعّون المذهب الوهابي، ومن ضمنها المذاهب الإسلامية الأخرى التي كانت على غير مِلتهم سواءً كانت هذه المذاهب من الطائفة السنية أم الشيعية. خاصة وا ن "الإخوان" خَضعوا للبرنامج التثقيفي للمؤسسة الدينية على يد "المطاوعة" والمعتمد على مبدأ الإنضباط والعقاب. وعلى ضوء ذلك تلك المبادئ المغروسة في عقلية "الإخوان" من قبل "المطاوعة" تصل عقوبات "الإخوان" إلى حد الجهاد ضد من هم على

غير مِلتهم حسب مبادئ الحركة الوهابية، مما يؤدي إلى قتل النفوس كردة فعل على عدم القبول في الدخول إلى المذهب الوهابي.[٤٩] يتّضح ذلك عند مراجعة أهم المؤلفات المعاصرة للحركة الوهابية التي كتبها باحثون يؤمنون بتلك العقيدة مثل حسين بن غنام وعثمان بن بشر، التي تُوضّح وجهة نظرهم العقائدية عن الطائفة الشيعية من جانب، وتصف الحملات والغزوات التي قام بها التحالف (الوهابي - السعودي) على جميع المدن والقرى في شبة الجزيرة من جانب آخر. وهذا ما حدث مع سكان الإحساء من الطائفة الشيعية عندما تعرّضوا للهجوم والإضطهاد (الوهابي - السعودي) في أواخر العقد الثامن عشر تارة، وفي عام ١٩١٣م تارة أخرى، مما أسفر عن مقتل الكثير من الشيعة وهجرة الكثير منهم من منطقة الإحساء بسبب ما تعرضوا له على أيدي الغزاة.[٥٠] لذلك نتسائل كيف يستطيع سكان الكويت من "العجم" حماية أنفسهم وأهلهم من عداء "الإخوان" وبطشهم، وهم يعلمون بتكفير "الإخوان" للطائفة السنية قبل الشيعية ؟ فلا ملجأ لهم إلا اللجوء إلى قوة عظمى في المنطقة، وهي القوة البريطانية.

ومما يستدعي الإنتباه ويوجب التوقف عنده، أنه لماذا يوصف "العجم" بتهمة "الخيانة" و "التخاذل" وغيرها، ولا يوصف بها غيرهم من سكان الكويت من الذين طالبوا بالحماية البريطانية أو الجنسية البريطانية في الأمثلة التي ذكرت سلفاً ؟ الأبعد من ذلك، لماذا لم يُوصف البعض من سكان الكويت من جبهة المعارضة من الذين طالبوا بضم الكويت للعراق أثناء أحداث المجلس التشريعي عام ١٩٣٨م، ومن الذين حاولوا الحصول على "الجنسية العراقية" في نفس العام، بالخيانة والخزي والعار؟[٥١] بشكل آخر نتساءل، لماذا عندما يطلب الشيعة "العجم" فقط الحماية البريطانية (على فرض حدوثها) يتّصفون بصفات الخيانة، في حين عندما يطلب غيرهم من سكان الكويت نفس الطلب يُبرّر لهم بشكل أو بآخر ؟ ويجب التذكير هنا أنه لا يُقصد من تلك الإشارة إدانة أي طائفة أو مجموعة من سكان الكويت لأن مثل تلك المطالبات سو اءً كانت من أهل الكويت من الشيعة أم من السنة لا تُفسّر بهذه البساطة - كما وَضّحنا من قبل - ولكن هدفنا من تلك الإشارة محاولة لوجود إجابات عن أسباب عدم إدانة طائفة وفقًا لمفهوم "المواطنة الفعلية"، رغم ورودها في الوثائق البريطانية، وإدانة طائفة أخرى رغم عدم ثبوت إدانتها وتورطها في طلب الحماية البريطانية، كما تدلل الوثائق البريطانية والمصادر المعاصرة لأحداث المعركة.

فرضية عدم مشاركة الشيعة "العجم" في المعركة وتبريرها

من المعروف ان التركيبة الإجتماعية والإقتصادية لنسيج الطائفة الشيعية المشمولة لكل من ("العجم" والحساوية والبحارنة وقلة ممن قدموا من العراق) تختلف عن التركيبة الإجتماعية للقبائل العربية البدوية التي مكثت طوال أجيال متعاقبة في الصحراء وطبيعتها القاسية. فالفرقة الأولى، أي الشيعة، ينقسمون في الكويت إلى ثلاث مجموعات، التجار والحرفيين وهؤلاء ممن يشتغلون في الأعمال الكادحة (العمال) يعملون جميعهم في حياة متحضرة نوعًا ما داخل مدينة الكويت ويزاولون مهن وحرف وأنشطة معروفة إشتهروا فيها ليس فقط منذ قدومهم للكويت، بل عُرف عن معظمهم ان إشتهروا في تلك المهن حتى في مناطقهم الأم التي قدموا منها. لهذا حَمَل الكثير منهم حتى وقتنا الحالي أسماء المهن والحرف التي زاولها أجدادهم عبر السنوات.[٥٢] فكثيرًا ممن هم من مجموعة التجار من ذوي الأصول الفارسية "العجم" بالأخص عملوا في التجارة وتبادل البضائع بين موانئ الخليج ومثيلاتها في الهند لكسب الرزق. كذلك إشتهرت مجموعة من سكان الكويت ايضًا من "العجم" من ضمنها "التراكمة" بالعمل كعمال لحمل البضائع ونقلها من السفن إلى

الميناء خاصة بالقرب من الفرضة. كما إشتغلت نفس المجموعة "العجم" في العمل في البيع والشراء في محلات بيع البضائع المتنوعة مثل (الدكاكين) والتي منها محلات الخضار والفاكهة والمواد الغذائية بأنواعها. وعمل البعض منهم في الأنشطة المرتبطة في البحر كصيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ أو تلك المهن المرتبطة داخل السفينة مثل مهنة النوخذة، كالنوخذة عباس بن علي بن نخي والنوخذة صادق ابراهيم صادق الذين إشتهرا في نقل السلاح وتهريبه في عهد الشيخ مبارك الصباح كما توضح الوثائق البريطانية.[٥٣] كذلك الأمر ينطبق على الحساوية والبحارنة فكانوا يشتهرون في العمل في مجال الحرف والمهن لكسب لقمة العيش اليومية. فإشتهر البحارنة في مهنة صناعة السفن الشراعية (القلافة) بأنواعها المختلفة، بينما إشتهر الحساوية في مزاولة بعض الأنشطة الحرفية مثل الحياكة وصناعة البشوت والخرازة والحدادة وصياغة الذهب وغيرها. لذا فإن التركيبة الإجتماعية لسكان الكويت من الطائفة الشيعية تختلف كليًا عن التركيبة الإجتماعية للقبائل العربية البدوية، خاصة وان الفرقة الأخيرة تشتهر بإنسجامها مع الطبيعة الصحراوية بشكل كلي. الأمر الأكثر أهمية أن مشاركة سكان الكويت من الطائفة الشيعية في الحروب تقترن في الغالب بإستشارة رجل الدين (المرجع أو وكيلا عنه) المُمثل لهم في المنطقة التي يعيشون فيها. وهذه الإستشارة مقرونة - كما يرونها - بمبدأ "الجواز الشرعي" المستنبط من الشريعة الإسلامية عن طريق تفسير رجل الدين، خاصة وان المشاركة في الحروب تحتكم لجواز قتل النفس في تلك الحالات.

أما إذا نظرنا إلى التركيبة الإجتماعية والإقتصادية للقبائل العربية البدوية فهي تعتمد في مُعظمها على العيش في الصحراء بهدف التجوال المستمر لممارسة حرفة رعي الماشية مثل الأغنام والأبل، وتبادل البضائع المتنوعة (المُسابلة) أيضًا مع المدن والقرى الواقعة في المناطق العربية لشبه الجزيرة العربية. ورغم ان البعض منهم إشتهر بإستقراره في قرى أو مدن أو مساحات معينة في الكويت وضواحيها أو في صحراء شبه الجزيرة العربية وغيرها، إلى أنهم كثيري التجول نتيجة طبيعة التركيبة الإجتماعية والإقتصادية الخاصة بهم. لذا ليس من المُستغرب ا ن طبيعة الحياة الصحراوية شكّلت القبائل العربية البدوية وكيّفتها حسب متطلبات البيئة التي يعيشون فيها. وعلى ذلك إشتهروا بركوب الخيل والأبل وحمل السلاح لحماية أنفسهم من خطر الصحراء وقطاع طرقها. الجانب الآخر هو ان تلك القبائل لا تعتمد فقط على الرعي والمُسابلة في حياتها كجزء من المدخول الإقتصادي، بل ايضًا على الإرتزاق من غنائم الحرب إذا ما أمر شيخ القبيلة تحالفه مع قبيلة ضد أخرى. وعلى ذلك ليس من الغريب ان تشارك أي قبيلة أو تتحالف مع أحد حكام مشيخات الخليج ضد حاكم آخر إذا إقتضت مصلحة القبيلة بذلك، أو حتى مصلحة ممن يدينون له بالولاء والطاعة، لأنها تعتبر جزءً من التركيبة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لتلك المجموعة. لذا نشاهد ان معظم الحروب ،إن لم يكن جميعها، في شبه الجزيرة العربية يغلب عليها الطابع القبلي نتيجة تلائمهم مع الطبيعة الصحراوية ومعرفتهم بمسالكها، وإشتهارهم بحرفية ركوب الخيل وحمل السلاح لأجيال إمتدت منذ القدم.

وعلى ذلك نستنتج أنه حتى وإن لم يشارك الشيعة خاصة "العجم" في حرب الجهراء كما يدعي أصحاب الإتجاه الأول (رغم أنه لم يحدث ذلك) فإن عدم مشاركتهم مُبرّرًا لأن التركيبة الإجتماعية والثقافية والإقتصادية لهم ليست نابعة من قلب الصحراء كما هي للقبائل العربية البدوية. بالإضافة إلى ذلك، لا يعتمد سكان الكويت من الشيعة على غنائم الحرب كجزء من التركيبة الإقتصادية لهم لكسب الرزق كما هو الحال عند القبائل، وإنما هي دائمًا مقرونه بشرعيتها الإسلامية ومنطقيتها في الدفاع عن الأرض التي يعيشون فيها. ومع ذلك

فهذا لا يعني عدم مقدرة سكان الكويت من الشيعة على المشاركة في الحروب، بيد ان مهارتهم الحربية لا تضاهي مهارة القبائل العربية البدوية دون شك. لذا نلاحظ ان عدد رجالات القبائل في أغلب الحروب التي خاضها حكام الكويت أكبر في أغلب الأحيان (ان لم يكن دائمًا) من عدد رجالات الشيعة. فضلاً على ان سكان الكويت من الطائفة الشيعية كانوا دائمً ا يدعمون حكام الكويت ويمدّونهم في حروبهم بالمال والسلاح، وذلك لأن أشهر تجار السلاح في منطقة شمال الخليج في عهد الشيخ مبارك الصباح وما بعد كانوا من سكان أهل الكويت من ذوي الأسر الشيعية "العجم" (مثل معرفي وبن غالب) كما توضح الوثائق البريطانية والوثائق الشخصية لأسرة بن غالب.[٥٤] لذا فالدعم لا يقتصر على المشاركة العسكرية للأفراد أو المجموعات، بل ايضًا على المساهمة المادية عن طريق تقديم المال والسلاح.

الوثائق الأمريكية والبريطانية المعاصرة تؤكد مشاركة الشيعة "العجم" في الحرب ميدانيًا

تعتبر هذه النقطة هي أهم حجة ودليل توضح وتؤكد فيه على ان جزءً من سكان الكويت من الشيعة "العجم" قد شاركوا في بناء السور وفي حراسة المدينة من جانب، والقتال ميدانيًا في ساحة المعركة من جانب آخر. فإلى جانب الروايات الشفهية التي يتزعّمهما أصحاب التوجه الثالث القائل بأن الشيعة من العرب و"العجم" كان لهم دور إمّا في الإستعدادات للحرب عن طريق بناء السور، أو في الحماية والحراسة، أو حتى في المشاركة ميدانيًا في ساحة القتال، أشارت الوثائق الأهلية المتعلقة بالسيد أحمد محمد صالح الحميضي التي عاصرت الحقبة التاريخية لحرب الجهراء، والتي خصّها الباحث عبدالله الغنيم في دراسة في مجلة "رسالة الكويت" الصادرة عن مركز البحوث والدراسات الكويتية، وفي كتاب سور الكويت الثالث، على ان جميع أهل الكويت قد ساهموا بلا إستثناء في بناء السور. دعمت هذه النقطة بالوثائق الأهلية للمرحوم الحميضي، والتي أشارت ان التاجر محمد بن علي بن حيدر محمد رفيع (معرفي)، والذي يعتبر من جماعة أهل الكويت من الشيعة "العجم"، هو من أحد الأشخاص الذين صُرفت له "الحكومة" الأموال خمس مرات بمبلغ أربعون ألف روبية على دفعات متفرقة خلال فترة بناء السور، وذلك للإشراف على مصروفات أعمال بناء السور لحماية الكويت من الأخطار الخارجية.[٥٥] لذلك فإن هذه الوثائق تتوافق وتنسجم مع ما أشار إليه أصحاب التوجه الثاني والثالث في إثبات مشاركة سكان الكويت من الشيعة "العجم" والعرب في بناء السور. لذا يجب التساؤل عن كيفية مشاركة سكان الكويت من الشيعة "العجم" في بناء السور وعدم مشاركتهم في الحرب ميدانيًا ؟ فمن المنطقي ان من شارك في بناء السور قد شارك في القتال في ساحة المعركة لأن المبدأ واحد، وهو الدفاع عن الأرض.

وما يؤكد ذلك هو التقارير السرية الأمريكية المكتوبة من قبل الإرسالية التبشيرية الأمريكية في الكويت أو ما تسمى ب (البعثة العربية) ووصفها لبعض الأحداث المرتبطة في معركة الجهراء. إذ يعتبر التقرير الصادر في مجلة Neglected Arabia في عام ١٩٢١م في عددها الذي يحمل رقم ١١٧ المكتوب من قبل أحد العاملين في المستشفى الأمريكي في إمارة الكويت آنذاك، والذي كان أحد المسعفين لمصابين معركة الجهراء وهو الدكتور ستانلي ج ماليري[٥٦] C. Stanley G. Maylrea. فإلى جانب بعض المعلومات التي يذكرها الدكتور ستانلي ج ماليري C. Stanley G. Maylrea عن عدد المقتولين في

معركة الجهراء والمصابين الذين جاءوا أغلبهم للعلاج في المستشفى الأمريكي في ١١ اكتوبر عام ١٩٢٠م للتداوي من آثار الجراح، يروي الدكتور الذي كان متواجدًا في مدينة الكويت كشاهد عيان للأحداث، أنه تم تجنيد الرجال من كل منزل في مدينة الكويت وتوظيفهم حسب الوظيفة المطلوبة منهم أثناء بناء السور. كما ذكر ايضًا أنه في ٨ اكتوبر (أي قبل المعركة) عندما عَلِم أهل الكويت أن الجهراء مُهدّدة من قبل زعيم "الإخوان" فيصل الدويش زادت عملية التجنيد للتأهب للدفاع عن مدينة الكويت وللإستعداد للحرب من خلال تجميع أكبر عدد ممكن من الرجال من جميع منازل الكويت لكي تكون عملية التجنيد بشكل أكبر وأقوى، وعليها زادت أعداد المجندين بضع مئات أكثر.[٥٧] أما أهم ما يدعم ويؤكد ان الشيعة خاصة "العجم" شاركوا في تلك المعركة هو الإشارة في نفس التقرير بأنه في ١١ اكتوبر (اليوم الثاني من المعركة) تم إرسال تعزيزات عسكرية إلى الجهراء عن طريق سفينة الشيخ كان الكثير منهم من العمال الفارسيين (أي العمال"العجم" من سكان الكويت) والبغداديين (أي العمال من أهل الكويت من ذوي الأصول البغدادية) على حد وصف التقرير. كما يؤكد نفس التقرير ان شارك ٦٠٠ خيالة من قبيلة شمر إلى جانب الشيخ سالم ضد "الإخوان". وعلى أثر تلك التعزيزات تغيّرت المعادلة لمجرى الحرب. فلم يستطع "الإخوان" مجاراة الوضع الجديد مما أدى إلى مطالبتهم للهدنة والسلام.[٥٨] وتؤكد نقطة وصول التعزيزات لأرض المعركة التي ذكرها الدكتور ستانلي ج ماليري C. Stanley G. Maylrea وثيقة بريطانية أخرى معاصرة سجّلها الوكيل البريطاني مورColonel J More في ١٤ اكتوبر لعام ١٩٢٠م (أي بعد بضعة أيام من إنتهاء المعركة) ان في ١١ اكتوبر (نفس اليوم الذي ذكره الدكتور ماليري) ان وصلت تعزيزات عسكرية عن طريق البحر.[٥٩] وعلى ذلك نستنتج من ان ماذكره الدكتور ستانلي ج ماليري C. Stanley G. Maylrea في تقريره كان صحيحًا ودقيقًا لأن مثل تلك المعلومة نُقلت لنا من مصدر معاصر آخر (وهي الوثيقة البريطانية) تؤكد نقل التعزيزات العسكرية التي تضمّنت جزءً كبيرًا من "العجم".

أما الوثيقة الأخرى المعاصرة التي تُبيّن وتؤكد ان جزءً من الشيعة من "العجم" شاركوا في تلك المعركة هي الوثيقة البريطانية التي تشهد بأن الشهيد المدعو علي دشتي قد قتل في معركة الجهراء.[٦٠] إذ أنها تشير في إحدى سطور الوثيقة التي سجّلت المراسلات فيما بين دار الإعتماد البريطاني في مسقط مع الوكيل البريطاني في الكويت الكولونيل مور Colonel J More، والمؤرخة في ١٦ مارس عام ١٩٢١م، على ان "علي دشتي قد قتل في العام الماضي في معركة الجهراء".[٦١] فهذه الوثيقة لا تبعد أكثر من ستة أشهر عن تاريخ أحداث معركة الجهراء، إذا ما قارنا ما بين تاريخ المعركة والوثيقة، وبشهادة من المراسلات السرية ما بين دار الإعتماد البريطاني في مسقط، ونفس الوكيل البريطاني الذي زعم المؤرخ سيف الشملان ا ن "العجم" تقدّموا له بطلب الحماية. وعلى ذلك تتّضح لنا رؤية بعيدة كل البعد عما ذكرها أصحاب الإتجاه الأول، الذين لم يستندوا إلى دليل حقيقي في دعم فرضيتهم لموقف الشيعة "العجم" في معركة الجهراء. إذ ان هذا التسجيل في هذه الوثيقة البريطانية لم تكن لرصد أسماء الشهداء في معركة الجهراء، بل جاء ذكر الشهيد المدعو علي دشتي إستشهادًا به لقضية ما، فإتضح أنه قتِل وإستشهد في معركة الجهراء. هذا الإستشهاد المذكور في التقرير أوصل لنا معلومة قيمة تطابق ما ذكره أصحاب الرأي الثالث، وتعاكس ما طرحه لنا أصحاب الرأي الأول. لذا فإن إستشهاد شخص من سكان

الكويت الشيعة من "العجم" يجعلنا نستنتج ان هناك من شارك من سكان الكويت الشيعة من "العجم". وبهذا الإستشهاد في تقرير معاصر كتب للدكتور ستانلي ج ماليري C. Stanley G. Maylrea على نقل العمال الفارسيين (العمال"العجم" من سكان الكويت) للمشاركة في ساحة المعركة، ووثيقة بريطانية معاصرة ايضًا تؤكد وصول التعزيزات العسكرية في ثاني يوم للمعركة، ووثيقة بريطانية معاصرة أخرى توضّح مقتل وإستشهاد أحد أفراد الطائفة، يرجّح ان المشاركة لم تقتصر على فئة دون الأخرى، بل يرجّح أنه إلى جانب مشاركة جزء من سكان الكويت من الشيعة "العجم" إخوانهم السنة من أهل الكويت، يُرجّح أنّ جزء من سكان الشيعة العرب مثل الحساوية والبحارنة قد شاركوا على حد السواء في معركة الجهراء، كونهم جميعًا يدافعون عن أرضهم التي سكنوها منذ القدم.

النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الوثائقية

- يُرجح ا ن جزءً من سكان الكويت من الشيعة ومنهم "العجم" شاركوا ميدانيًا في ساحة معركة الجهراء الواقعة عام ١٩٢٠م، مثلما شاركوا في بناء السور مع إخوانهم السنة من سكان الكويت، ومثلما قام جزءً منهم بحراسة مدينة الكويت.
- يُرجح ان سكان الكويت من الشيعة ومنهم "العجم" إنقسموا كإخوانهم من السنة إلى قسمين: جزءً منهم بَقي في الكويت للدفاع عنها إذا ما تم محاولة إختراقها من قبل الغزاة، وجزءً آخر شارك في ساحة المعركة ميدانيًا كما توضح الوثيقتان الأمريكية والبريطانية المعاصرتان للفترة الزمنية للحرب.
- لم يطلب أيًا من سكان الكويت سواءً من الطائفة الشيعية أو السنية الحماية البريطانية (الجنسية البريطانية) أثناء الحرب، لأنه لم يتم التسجيل بذلك في الوثائق البريطانية من قبل الوكيل البريطاني في الكويت الكولونيل مور Colonel J More، أو حتى الوكلاء البريطانيين في دائرة منطقة الخليج من جانب، ولأنه لم يذكر مثل تلك المعلومة المغلوطة في أي مصدر آخر عاصر أحداث المعركة من جانب آخر (مثل كتاب تاريخ الكويت لعبدالعزيز الرشيد)، كما يذكر أصحاب الإتجاه الأول.
- إن رواية الباحث حسين خزعل التي لا تستند على وثيقة معاصرة لمعركة الجهراء، والتي تذكر ا ن الشيعة قاموا فقط بحراسة مدينة الكويت حتى لا تأخذ الحرب طابعًا طائفيًا من قبل "الإخوان" لا أساس لها من الصحة لوجود ثلاث وثائق معاصرة للفترة الزمنية تدحض تلك الفرضية وتثبت ان الشيعة شاركوا بالمعركة ميدانيًا مثلما قام جزءً منهم بحراسة المدينة. وحتى وإن صَحّت رواية خزعل (رغم إفتقارها إلى الإستناد على مصدر معاصر) فمن الممكن ان تُفسّر على ان الشيخ سالم الصباح كان يَود نشر إشاعة ان سكان الكويت من الطائفة الشيعية لن يشاركوا في الحرب حتى تصل الأخبار لجهة العدو بأن الشيعة لن يشاركوا فلا تأخذ المعركة نِدّية أكثر وطابعًا طائفيًا عند "الإخوان".
- من المنطقي جدًا تجييش أكبر عدد ممكن من سكان الكويت ممن يستطيع حمل السلاح في أي معركة خاصة وإن كانت المسألة متعلقة بسلب الأرض والإطاحة بالنظام السياسي. لذا فمن الطبيعي ان تشارك جميع الفرق أو المجموعات من أهل الكويت دون النظر لأعراقهم أو مذاهبهم لدرء الخطر والدفاع عن الأرض. وهذا ماذكره ودلل عليه تقرير الدكتور ستانلي ج ماليري C. Stanley G. Maylrea.

- من الصعب تحديد أو الإشارة لجميع القتلى أو حتى المشاركين في معركة الجهراء من سكان الكويت للطائفتين (السنة والشيعة) لعدم وجود المصادر الأوّلية الكافية التي تؤكد ذلك. وإن وجود مصدر وحيد معاصر لتلك الحقبة وهو ما نقله المرحوم عبدالعزيز الرشيد الذي يعتبر أحد المشاركين في المعركة في كتابه المعاصر والمكتوب (من وجهة نظر أحد مشاركيها) في عام ١٩٢٦م، يُعتبر المصدر الوحيد الذي تطرّق لبعض أسماء القتلى وليس جميعها. أما باقي المراجع التاريخية أو الروايات الشفهية التي نقلت أسماء القتلى وسجّلتها المراجع بعد فترة زمنية بعيدة عن تاريخ المعركة فلا يمكن التأكيد على أنها دقيقة لأنها لم تكن معاصره للحدث. بل حتى من شارك في معركة الجهراء ومن كانوا معاصرين لها لم يوّرخ صوتهم إلا قليلاً منهم، وهي في النهاية ليست كافية للإستدلال على تفاصيل المعركة والتعرف على جميع الجرحى والقتلى في تلك المعركة، والسبب في ذلك قد يعود لتعرضها للزيادة أو النقصان في كثير من الأحيان.
- إذا سلّمنا بفرضية ان الشيعة لم يشاركوا في معركة الجهراء ميدانيًا وقاموا بحراسة المدينة من الداخل فقط كما تذكرها رواية الباحث حسين خزعل (مع أنه لم يحدث ذلك) فهل لو إنتصر "الإخوان" ودخلوا الكويت فهل سيعتبر الشيعة غير مشاركين في الحرب ايضًا رغم مشاركتهم في بناء السور وحراسة المدينة، خاصة وأنهم قد يتعرضون لنفس المصير الذي تعرض له شهداء المعركة ؟ وهل يعتبر معيار المشاركة في الحرب ميدانيًا مرتبط فقط بحمل السلاح والذهاب لأرض المعركة دون حماية المدينة والأنفس المتواجدة فيها ؟ أم ان هناك أدوار مختلفة تقوم بها المجموعات المختلفة من سكان الكويت حسب تركيبتها الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ؟
- إذا إفترضنا بأن الشيعة لم يشاركوا في ميدان معركة الجهراء كما يذكر الباحث حسين خزعل في روايته (مع أنه لم يحدث ذلك) فلا يجب وصف سكان الكويت من الشيعة بأنهم متخاذلين، وذلك لأنهم بادروا بالمشاركة ولكنهم مُنعوا من المشاركة بقرار من قبل السلطة السياسية (كما تذكرها المراجع التاريخية). وهذا يعني أنهم كانوا عازمين على المشاركة ولم يتقاعسوا عن أداء واجبهم كما يعتقد البعض.
- يرجح بما ان الشيعة من "العجم" شاركوا في معركة الجهراء ميدانيًا، وقتل الشهيد علي دشتي على أرضها، من الممكن أنهم شاركوا في معارك أخرى سابقة مثل معركتي الرقة والصريف وغيرهما، كما ذكرتها الروايات الشفهية، وبعض المراجع التاريخية المتمثلة في (تاريخ الكويت السياسي) للمؤرخ حسين خزعل، و(الموسوعة الكويتية المختصرة) للباحث حمد السعيدان، التي إعتمدت على مثل تلك الروايات، رغم إفتقارها للمصادر الأولية المعاصرة، والتي تحتاج لدراسات لتأكيد صحة مثل تلك المعلومة من عدمها.
- هناك الكثير من الأحداث في تاريخ الكويت يجب إعادة سردها تاريخيًا من جديد، والتحقق منها على أسس علمية لعدم هضم حق أي مجموعة من مكونات المجتمع الكويتي، وللإسهام في زيادة المعرفة التاريخية العلمية للأجيال الحاضرة والقادمة، خاصة مع ظهور الكثير من الوثائق الأهلية والوثائق السرية المتعددة اللغات في المحفوظات الغربية التي سجّلت تاريخ الكويت بجوانبه المختلفة.

الخاتمة

وضّحنا في بداية المقالة ان مفهوم المواطنة في "الثقافة الكويتية" تشكل عند البعض من أبناء الكويت على أساس مفهوم "المواطنة الدستورية"، والبعض الآخر على أساس

"المواطنة الفعلية". ورغم ان "المواطنة الدستورية" هي المواطنة الحقيقية التي تسعى لها جميع المجتمعات المدنية المتحضرة إلا ان "المواطنة الفعلية" أخذت صدى ومساحة أكبر في ذهن الكثير من المواطنين الكويتيين، رغم أنها لا تستند على أسس دستورية في واقعنا العملي. خاصة وأنها تأثرت بإستشهادات تاريخية غير دقيقة كتبها باحثون من الذين لم يكرّسوا جهودهم للوصول إلى التحليلات التاريخية الأدق. وهذا بدوره إنعكس بالسلب على الساحة الكويتية الإجتماعية والسياسية، لأن الكثير من الكويتيين حتى يومنا هذا يختزلون مفهوم المواطنة على فئة ويستبعدونها على أخرى. جاء هذا الإختزال على أساس أبعاد تاريخية قبل قرابة القرن من الزمن رغم أنها لم تستند على أسس علمية صرفة، وهذا ما حاولنا توضيحه في هذه المقالة. الأكثر من ذلك أنه أعطيت صكوك "الولاء" و"المواطنة" - وهي مفاهيم لم تكن موجودة في تلك الفترة - لفئة وطائفة دون الأخرى. لذا إذا كان معيار المواطنة، لدى الكثير من الكويتيين، هي الحقائق التاريخية التي نَقلها بعض المؤرخون أو الباحثون في تاريخ الكويت هي التي يقاس عليها من يُورّع له صكوك "الولاء" و"المواطنة" بمفهوميهما الحديث، فإننا وضّحنا على أسس علمية وثائقية ووصلنا إلى ان سكان الكويت من الشيعة "العجم" شاركوا في معركة الجهراء ميدانيًا، إلى جانب بناء السور وحماية الكويت من الداخل. لذا فهم "مواطنون كويتيون" بمفهومي المديرس والحاتم منذ حرب الجهراء. أما إذا كان معيار المواطنة هو دستور دولة الكويت الصادر في عام ١٩٦٢م، فالشيعة من ذوي الأصول الفارسية "العجم" ايضًا مواطنون وفقًا للمادة ٢٩ من الدستور.

Abstract

Al-Jahra War: New Historical Perspective
by Mohamed Ibrahim

This article discusses the role of the Shiʿa groups of Kuwait, mainly the ʿAjam during the al-Jahra War in 1920. This war is one of crucial incidents to happen in the contemporary history of Kuwait, as during this war, the sheikhdom of Kuwait (or ʾimārat alkuwayt) was threatened by the ʾikhwān army under the leadership of Faisal al-Duwysh, who was considered one of ibn Saud commanders for his army.

This article sheds light on what was written in the literature by Kuwaiti researchers from different point of views about the attitude of the ʿAjam during the war. While some of these views suspect their "loyalty" to Kuwait by describing them as "infidels", as they did not participate militarily in the war. Others emphasize that the ʿAjam sought the British Protection (or British Citizenship) through British Agency in Kuwait to escape participating militarily in the war. By relying on primary sources, including the local documents of Kuwait, British and American documents, this paper refutes all Kuwaiti secondary sources that have discussed the attitude of the ʿAjam during the war. It provides a new historical analysis of the attitude of the ʿAjam during the war that have never discussed in the historical literature of Kuwait before. It concludes the ʿAjam have not only

protected Kuwait town from possible invasion by the ʾikhwān army but also have participated militarily in the battlefield.

الهوامش

[1]انظر المادة ٢٩ من دستور الكويت في الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي قسم دستور دولة الكويت، الباب الثالث، والمتوفر في الموقع الآتي : تاريخ الدخول للموقع ٥ يناير ٢٠١٣م.
http://kna.kw/clt/run.asp?id=6

[2]كلمة "عيمي" جمعها "عيم" كما تنطق في اللهجة الكويتية، هي مصطلح ثقافي رائج حتى الآن بين الكويتيين. يرادف في اللفظ مع بعض التحويل بسبب اللهجة باللغة العربية الفصحى كلمة "أعجمي" جمعها "عجم"، ولكن يختلف معه في المعنى. فتعريف "العيم" في "الثقافة الكويتية" يختلف من مجموعة إلى أخرى. إذ يرى بعض الكويتيون الشيعة من ذوي الأصول الفارسية، وكذلك بعض الكويتيون الشيعة من ذوي الأصول العربية (مثل الحساوية والبحارنة وقله ممن أصولهم من العراق) ان هذه الكلمة تشير إلى جميع الأسر الكويتية التي هاجر آبائهم وأجدادهم من القرى والمدن الواقعة في بر فارس، سواء كانت هذه الأسر من الطائفة السنية أم الشيعية. بينما يرى البعض من الكويتيين من الطائفة السنية ان مفهوم "العيم" يشار إلى جميع الأسر الكويتية الشيعية فقط سواء كانت أصول أجدادهم عربية أم فارسية. لذا فهم يعتبرون ان الأسر الكويتية الشيعية التي هاجر أجدادهم من البحرين ومنطقة الإحساء ايضًا من "العيم"، رغم أنهم في حقيقة الأمر عربًا. لذا فإن معيار تعريف مفهوم "العيم" عند بعض الكويتيين الشيعة هو العامل العرقي، بينما يتّخذ البعض من الكويتيين السنة العامل المذهبي معيارا لتعريف "العيم". والدليل على ذلك ان البعض من الكويتيين من الطائفة السنية لا يعتبرون بعضًا من الأسر الكويتية السنية التي قدمت من بر فارس على أنهم من "العيم" والتي منها أسر مثل العوضي والبستكي والفودري والكندري والقبندي وكنوكوني وغيرهم، رغم تطابق أسماء بعض من تلك العوائل مع أسماء المدن والقرى التي هاجروا منها، ورغم ان أصول أجدادهم من بر فارس. كما ظل الكثير منهم عبر أجيال متعاقبة محتفظين بممارسة اللغة الفارسية التي ورثوها عن أجدادهم جيلا تلو الآ خر. لكن العاملين الإجتماعي والسياسي اللذين ساعدا في تشكيل مفهوم "العيم" عند الكويتيون السنة في المجتمع الكويتي، هما السببان الرئيسيان في إختزال مفهوم "العيم" على الكويتيين من الطائفة الشيعية. لذلك نجد ان كثيرًا من العوائل الكويتية السنية من "العيم" يحاولون نكران إنتماء أجدادهم التاريخي لبلاد فارس لأنها تمثل دولة شيعية، مما يترتب عليه ان يصنفوا "ثقافيًا" في الكويت على أنهم أقل درجة اجتماعيًا من بقية المواطنين، أي مواطنون من الدرجة الثانية وذلك لأنهم ليسوا عربًا. لذلك يلاحظ ان البعض منهم يحاولون سبغ أنفسهم على أنهم عربًا وان أصول أجدادهم التاريخية هي من شبه الجزيرة، وان آبائهم إضطروا للهجرة إلى سواحل بلاد فارس في فترة من الفترات التاريخية لعوامل إما اقتصادية أو سياسية أو إجتماعية. في حين يفتخر البعض من العوائل السنية من "العيم" على ان أجدادهم قدموا من بر فارس ولا ينكرون ذلك أبدًا. كذلك الأمر ينطبق على بعض العوائل الكويتية الشيعية من ذوي الأصول الفارسية "العيم" في محاولة المراوغة في تحديد أصولهم العرقية، فمنهم من ينكر ان أصوله من بر فارس ومنهم من يفتخر بذلك. أما مصطلح "أعجمي" أو "الأعجمي" باللغة العربية الفصحى فهو عبارة عن مصطلح يشير إلى الشخص الذي لا يتحدث اللغة العربية الفصحى، فيقال لسانه أعجمي أي غير عربي. وعلى ذلك فإنه إذا أخذنا هذا التعريف بعين الإعتبار، يعتبر جميع الأشخاص الذين يتحدثون لغات أخرى غير اللغة العربية "عجما". وعلى ذلك فإن هذا التعريف (وفقا للغة العربية الفصحى) يجب ان لا يشار فقط إلى الكويتيين من ذوي الأصول الفارسية كما شكلتها "الثقافة الكويتية"، بل يجب ان يشار به إلى جميع الأشخاص الذين لا يجيدون التحدث باللغة العربية الفصحى دون النظر إلى إنتمائاتهم العرقية أو المذهبية. للإطلاع على معني مصطلح "عجم" باللغة العربية انظر، إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، وآخرون المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط ٢، المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٦٠٩. وللنظر لمفهوم "العيم" وفق "الثقافة الكويتية"، انظر :

Batoul Hassan, “Ideology, Identity, and Linguistic Capital: A Sociolinguistic Investigation of Language Shift among the Ajam of Kuwait,” (Ph. D. Diss., University of Essex, 2008), p. 26-27.

[٣]أثناء الحقبة التاريخية للمعركة لم تكن هناك إشارة لمصطلح "الشيعة" بين سكان الكويت وفقا للوثائق البريطانية والأهلية و السبب في ذلك يبدو لعدم وجود التفرقة الطائفية بين جميع سكان الكويت آنذاك. ولكن إضطررنا لإستخدام هذا المصطلح في هذه الدراسة للتدليل والتوضيح فقط.

[٤]ذكرت تفاصيل معركة الجهراء في الوثائق البريطانية في السجل العام لحكومة الهند Indian Office Records في ملفات رئيسية منها مايلي :

IOR R/15/1/522
IOR R/15/5/105
IOR R/15/5/100
IOR R/15/2/39

[٥]سيف الشملان، من تاريخ الكويت، ط ٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦، ص ١٩٢.

[٦]الشملان، المرجع السابق، ص ١٩٢.

[٧]عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، ط ٢، مطبعة دار القبس، الكويت، ١٩٨٠، ص ٥٩.

[٨]فلاح مديرس، الحركة الشيعية في الكويت، ط ١، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩، ص ١١.

[٩]مديرس، المرجع السابق، ص ٥٣.

[١٠]تستخدم كلمة "الحساوية" ثقافيًا بين جميع الكويتيين للإشارة إلى الأسر الكويتية الشيعية من ذوي الأصول الإحسائية التي هاجر أجدادهم من منطقة الإحساء إلى الكويت ما بين نهاية القرن الثامن عشر الميلادي حتى الربع الثاني من القرن العشرين الميلادي. للإطلاع على أسباب هجرة أجداد الحساوية من الإحساء إلى الكويت ومناطق أخرى في الخليج، انظر حمزة الحسن، الشيعة في المملكة العربية السعودية: العهد التركي ١٨٧١-١٩٣١، الجزء الأول، ط ١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٠-٧٤؛ يوسف سعادة، القوى السياسية في كوت الإحساء ودورها في تشكيل الأحداث في منطقة الخليج، ط ١، المجموعة الدولية، الكويت، ١٩٩٧، ص ٧٠-٨٢؛ وايضًا المرجع الأجنبي :

Laurence Louër. Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf. New York: Columbia University Press, 2008, pp.47-49.

[١١]حسين خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٢، ص ٢٦٥-٢٦٦.

[١٢] يُقصد بمصطلح "الإخوان" في هذه الدراسة الجيش العسكري لإبن سعود والذي كان يعتمد عليه في غاراته لتوحيد شبه الجزيرة العربية.

[١٣]خزعل، المرجع السابق، ص ٢٦٥-٢٦٦.

[١٤] في علم التاريخ يجهل الكثيرون في التفريق والتمييز مابين المصدر والمرجع. فالأول يعتمد على ماكتب ونُقل للحدث التاريخي المستندة على وثائق وتقارير ومراسلات ودفاتر حسابات ووصولات وصحف ومجلات ويوميات وغيرها من مواد مكتوبة التي دُونت في الفترة الزمنية المعاصرة للحدث المراد مناقشته أو بعدها بسنوات قليلة. كذلك الأمر للروايات الشفهية التي تعتبر مصدرًا إذا ما كانت منقولة من أشخاص عاصروا الفترة الزمنية للحدث التاريخي المراد مناقشته (رغم تعرضها للزيادة أو النقصان في كثير من الحالات). في حين لا يُعتبر المرجع معاصرًا للحدث لأنه كتب ونُقل في فترة زمنية تاريخية بعيدة عن الحدث التاريخي المراد مناقشته. لذا فإن أساس منهج البحث العلمي في علم التاريخ هو الإعتماد على المصدر أولاً ثم على المرجع ثانيًا. وعلى ذلك كلما ركز الباحث على المصدر كلما زادت مصداقية البحث العلمي بشكل أكبر لكونه يقوم بقراءة وتحليل الموضوع المراد بحثه من خلال مصادر عاصرت الفترة التاريخية نفسها.

[١٥]عبدالمحسن جمال، لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت: من نشأة الكويت إلى الإستقلال، دار النبأ للنشر، الكويت، ٢٠٠٥، ص ٥٠-٥٣.

[١٦]محمد جمال، لقاء مع التاريخ: مقابلات أجراها المؤلف مع المرحوم الحاج إسماعيل علي إسماعيل جمال، ط ١، الكويت، ٢٠١٢، ص ٢٦٤-٢٦٥.

[١٧]خزعل، المرجع السابق، ص ٢٦٥-٢٦٦؛ وعبدالمحسن جمال، مرجع سابق، ص ٥٠-٥٣.

[١٨]مقابلة أجراها المؤلف مع محمد علي عبدالنبي شمساه، في ٦ أغسطس عام ٢٠٠٩م؛ مقابلة أجراها المؤلف مع قاسم حبيب أبل عبدالرحيم، في ٤ أغسطس عام ٢٠٠٩م؛ مقابلة أجراها المؤلف مع جاسم عباس رضا أشكناني، في ٢٦ يوليو عام ٢٠٠٩م؛ مقابلة أجراها المؤلف مع عباس جوهر حيات، في ٢ يوليو عام ٢٠٠٩م؛ ومقابلة أجراها المؤلف مع صفر علي صفر، في ٢٢ ديسمبر عام ٢٠١٠م.

[١٩]ثقافة الإشارة إلى أصول العوائل الكويتية (السنة والشيعة) وتصنيفها حسب الأماكن التي هاجرت منها لازالت مستمرة في النقاشات اليومية بين أفراد المجتمع الكويتي.

[٢٠]انظر الجزء الأول والثاني من وثائق السجل العام المحتفظه في قسم الوثائق في مكتبة الديوان الأميري في الكويت. حيث وردت مصطلحات مثل "العجم" و "رعايانا" و"أهالي الكويت" و"شمر" و"ظفير" في بعض الخطابات السياسية ما بين حكام الكويت إبتداءً من عهد الشيخ مبارك الصباح في عام ١٨٩٦م، حتى منتصف عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح. للنظر لبعض المصطلحات راجع وثائق السجل العام الجزء الأول، وثيقة رقم ١٩٣/١ ووثيقة رقم ١٣٩/١ ووثيقة رقم٥٧/١ ووثيقة رقم ٣٢/١ ووثيقة رقم ٢٤/٣. ووثائق السجل العام الجزء الثاني، وثيقة رقم ١٥٧/٢ ووثيقة رقم ٢١٢/٢. كذلك الوثائق البريطانية توضح في ملفات كثيرة ورود مثل تلك المصطلحات في ملف :

IOR R/15/5/89

21انظر ملف IOR R/15/5/89 في سجلات مكتب الهند في قسم Indian Office Records في Asian and African Studies في المكتبة البريطانية.

22Jill Crystal. Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. Cambridge: Cambridge University Press, 1990, p. 79.

[٢٣]هناك الكثير من نماذج من شهادة Certificate of Identity لازالت محفوظة عند الكثير من الأسر الكويتية وهناك ايضًا نماذج منها في بعض ملفات مكتب سجلات الهند. ومن الممكن اللإطلاع عليها في ملف :

IOR R/15/5/202

[٢٤]حتى لو إفترضنا ان غفل عبدالعزيز الرشيد في ذكر طلب "العجم" الحماية البريطانية في كتابه، فلا يوجد مصدرًا آخر معاصر ذكر ما أشار إليه أصحاب الإتجاه الأول بما فيها الوثائق البريطانية، والتي تؤكد أنه لم يطلب أيًا من سكان الكويت سواء "العجم" أم غيرهم الحماية كما سيتضح في غضون المقالة.

[٢٥]انظر قسم معركة الجهراء في مؤلف عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، طبعة منقحة، بيروت، ١٩٧٨، ص ٢٥٤-٢٦٤.

26From J.C. More P.A. of Kuwait to the Secretary to H.B. the High Commissioner for Iraq, Baghdad, No.206-C, 4th December 1921, p.36. IOR R/15/1/303.

27Ibid.

28Report by Shakespeare P.A. of Kuwait, 13 January 1913, p.184. IOR R/15/5/51; Extract from Bahrain News for the period 24th December 1912 to 6th January 1913, p. 183. IOR R/15/5/51.

[٢٩]إبراهيم مصطفى وأحمد الزيات وآخرون، المرجع السابق، ص ٣٨٢.

[٣٠]هاجرت الكثير من العوائل الشيعية سواء من "العجم" أو العرب من مواطنهم الأم مثل جنوب بلاد فارس (بر فارس)، وجنوب بلاد النهرين (جنوب العراق حاليًا) والبحرين والإحساء إلى الكويت منذ الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادي، وفقًا للروايات الشفهية وبعض المصادر والمراجع التاريخية. إذ تشير بعض الوثائق الأهلية منها "العدسانيات" لبعض الأسر الشيعية، مثل عائلة الصباغ وعائلة المزيدي وعائلة الوزان وعائلة القطان وعائلة الخباز وعائلة شمساه وعائلة عبدالرحيم وعائلة النكاس وعائلة باش وغيرهم

كثيرين تشير إلى وجود أجدادهم في أواخر النصف الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، وبدايات النصف الثاني من نفس القرن. إستمرت هذه الموجات من الهجرات المتعاقبة بشكل أكبر في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي حتى النصف الأول من القرن العشرين الميلادي. إذ إرتبطت تلك الهجرات بنظرية الهجرات المرتبطة بعاملي "الجذب والطرد"، والتي نتجت عن القلاقل السياسية والإضطهاد الديني والظروف الإجتماعية والعوامل الإقتصادية المحيطة بالمنطقة. كما تثبت الوثائق العدسانية الخاصة بعائلة الصباغ وعائلة الوزان وعائلة المزيدي وعائلة الخباز وعائلة القطان. وثيقة عدسانية لحاملها محمد علي الصباغ المؤرخة في ١٦ شوال عام ١٢٦٤ه (١٨٤٨م)؛ ووثيقة عدسانية لحاملها محمد إبن علي محمد الصباغ المؤرخة في ١٩ صفر عام ١٢٧٨ه (١٨٦١م)؛ ووثيقة عدسانية لحاملها عيسى بن عبدالعزيز القطان المؤرخة في ٢٥ شعبان عام ١٢٧٦ه (١٨٦٠م)؛ ووثيقة عدسانية لحاملها حسن عبدالرضا الخباز المؤرخة في ١٥ من صفر لعام ١٢٨٢ه (١٨٦٥م)؛ ووثيقة عدسانية لحاملها محمد رفيع بن محمد زمون المؤرخة في ٣ رجب عام ١٢٩٣ه (١٨٧٦م)

وللإطلاع بشكل أوسع عن أسباب هجرة العوائل الشيعية من "العجم" من منطقة جنوب غرب بلاد فارس إلى الكويت فيما بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الميلاديين، انظر:

Mohammad Alhabib, "The Shia Migration from Southwestern Iran to Kuwait: Push-Pull Factors during the Late Nineteenth and Early Twentieth Centuries," (MA. Thesis., Georgia State University, 2010).

[٣١]لعب التجار الشيعة من أهل الكويت سواء من العرب أم "العجم"، إلى جانب إخوانهم التجار السنة، دورًا مهمًا لتقويم وإنعاش الكويت إقتصاديًا من خلال علاقاتهم التجارية على مستوى النطاقين الإقليمي والعالمي. فساهموا في تأسيس نظام إقتصادي متكامل منذ المراحل المبكرة لتاريخ الكويت حتى مرحلة تأسيس دولة الكويت في عام ١٩٦١م. كان من ضمن هؤلاء التجار الشيعة أبل عبدالرحيم وغبنه عبدالكريم أبل، وإبن الأخير أحمد أبل، ونجف بن غالب وشقيقه محمد تقي (ماتقي) بن غالب، ويوسف بهبهاني (الملقب بيوسف شيرين) وإبنه مراد يوسف بهبهاني، ومحمد علي معرفي وإبنه إسماعيل معرفي، وعبدالله محمد المتروك، وغيرهم كثر لا يسعنا ذكرهم هنا. لمعرفة المزيد عن دور هؤلاء التجار انظر إلى المقالات التي نشرها المؤلف في صحيفة القبس الكويتية في عدد ١٤٠٣٩، الجمعة ٢٤ يونيو ٢٠١٢، ص ٢١، وعدد ١٣٨٩٧، الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٢م، ص ١٨، وعدد ١٤٠٩٠، الأحد ١٩ أغسطس ٢٠١٢م، ص ٦ ؛ وعدد ١٤١٥٤، الأربعاء ٢٤ اكتوبر ٢٠١٢م، ص ١٢.

[٣٢]في أوائل القرن العشرين الميلادي إشترى التاجر الحاج محمد حسين بن نصير الله بن محمد رفيع (معرفي)، والذي يعتبر مؤسس حسينية معرفي، ثلاث منازل كبيرة المساحة في منطقة شرق، الواقعة شرق مدينة الكويت، وقام بتحويلها إلى حسينية سميت بإسم عائلة معرفي، لتكون بذلك أول حسينية رسمية أسست في تاريخ الكويت يمارس سكان الكويت من الشيعة طقوسهم الدينية فيها. مقابلة أجراها المؤلف مع موسى جعفر محمد حسين نصير الله معرفي، في ٢٥ ديسمبر عام ٢٠١١م. وثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع المؤرخة في ٢٢ شوال عام ١٣٢٥ه (١٩٠٧م)؛ ووثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع المؤرخة ايضًا في ٢٢ شوال عام ١٣٢٥ه (١٩٠٧م)؛ ووثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع المؤرخة في ٢ جمادي الآخر عام ١٣٢٦ه (١٩٠٨م)؛ وثيقة أهلية كتبها السيد جواد القزويني المؤرخة في ٥ رجب عام ١٣٤٧ه (١٩٢٨م) يثبت تحويل المنازل التي إشتراها التاجر محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع وقفًا جعفريًا (الحسينية المعرفية).

[٣٣] وفقًا للروايات الشفهية المتداولة بين سكان الكويت من الوسط الشيعي ان الحسينية الخزعلية تعتبر ثاني حسينية رسمية تأسّست بعد حسينية معرفي. فقد بنيت عام ١٩١٦م تقريبًا بتأثير من الشيخ خزعل بن جابر بن مرداو على صد يقه الشيخ مبارك الصباح. كما يذكر ان الشيخ خزعل قدم دعمًا ماليًا لتأسيسها إلى جانب بعض التجار الشيعة، وكان يقوم بالتردد ايضًا عليها عند زيارته للكويت بين الفينة والأخرى. مقابلة أجراها المؤلف مع محمد علي عبدالنبي شمساه، في ٦ أغسطس عام ٢٠٠٩م؛ وأخرى مع صفر علي صفر، في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٠م.

34From the News Agent of Kuwait to the P.R. of the Gulf, 16 December 1901, p. 403. IOR R/15/1/474.

[٣٥]لمزيد من التفاصيل عن دور رجالات عائلة معرفي وعائلة بن غالب في تهريب السلاح للشيخ مبارك الصباح، انظر:
جريدة القبس الكويتية، عدد ١٣٨٩٧، الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٢، ص ١٨.

[٣٦]اطلقت كلمة "خان بهادر"على بعض أفراد سكان الكويت من ضمنهم المسؤولين والإداريين والعاملين في النظام الإداري للمشيخة كلقبٍ تقديرًا وإمتنانًا لهم نظير الأعمال التي قاموا بها لصالح المشيخة. كان منهم عبداللطيف عبدالجليل مدير الجمارك وسكرتير المشيخة الملا صالح كما تشير الوثائق البريطانية.
يرى الباحث محمد إبراهيم الشيباني ان أصول "خان بهادر" ملا صالح ترجع إلى القبيلة العربية قبيلة عنزة معتمدًا بذلك على أحد المراجع وليس المصادر التاريخية. بينما توضح أكثر من أربع وثائق بريطانية معاصرة ان أصوله كانت فارسية وأنه من المذهب الشيعي. ويعتقد أنه في مرحلة لاحقة من تاريخ الكويت إعتنق الملا صالح أو ولده عبدالله المذهب السني. والسبب وراء هذا الإستنتاج ان أحفادهم مازالوا يعيشون في الكويت وهم ينتمون إلى الطائفة السنية. للمزيد حول رأي الشيباني راجع، محمد الشيباني، من تاريخ الكويت: سكرتير الحكومة الملا، ط ١، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ٢٠٠٣، ص ٩، ١٢. وللنظر للوثائق البريطانية التي توضح ان خان بهادر ملا صالح شيعي المذهب من الأصول الفارسية راجع الوثائق البريطانية في الملفات التالي :
Kuwait Intelligence Summery. No.15/1938, from 1st August to 15th August 1938, p. 510. IOR
L/P&S/12/3758; From P.A. of Kuwait to P.R. at Bahrain. No. 264, 13th August 1938, p. 153.
IOR R/15/1/468; From P.A.
Kuwait to British Consul Bushire, Bahrain, 21st September 1938, p.16. IOR R/15/1/548, and
Office of the P.R. in the Persian Gulf, camp Kuwait. No. c/806, 19th October 1938, p. 259. IOR R/15/5/205.

[٣٧]انظر جريدة القبس الكويتية، عدد ١٤٠٣٩، الجمعة ٢٤ يونيو ٢٠١٢، ص ٢١؛ وايضًا الملف الآتي في مكتب سجلات الهند :
IOR R/15/5/179, pp, 191, 223.

38Extracts from Kuwait news for week ending 31st August 1910, p. 184. IOR R/15/5/18.
39From Political Agency of Kuwait to the Civil Commissioner of Baghdad. No. 130c, 19th September 1918, pp. 60-62. IOR R/15/1/513.
40Extract of applications for British Nationality received up to 20th September, p. 215. IOR
R/15/5/205 and Office of the P.R. in the Persian Gulf, camp, Kuwait. No. c/806, 19th October
1938, pp. 258-263. IOR R/15/5/205.
41Consult the same file, IOR R/15/5/205, pp. 243, 245, 246.
42Extract of applications for British Nationality received up to 20th September, p. 215. IOR R/15/5/205 and Office of the P.R. in the Persian Gulf, camp, Kuwait. No. c/806, 19th October 1938, pp. 258-263. IOR R/15/5/205.
43From T.C. Fowle, Office of the P.R. of the Persian Gulf, camp Kuwait, to J.P. Gibson Esquire, the Indian Office, London. No. c/806, 19th October 1938, pp. 258-263. IOR R/15/5/205.
44From P.A. Kuwait to British Consul, Bushire, Bahrain. No. c-303, 21th September 1938, pp.16-17. IOR R/15/1/548.
45From P.A. Kuwait to British Consul, Bushire, Bahrain. No. c-303, 21th September 1938, pp.16-17. IOR R/15/1/548

46Political Agency, Kuwait. 'Kuwait Situation'. No. c/131, 19th March 1938, p. 337. IOR L/P&S/12/3894A.

[٤٧] قدّم سكان البحرين والإحساء من الشيعة عرائض وشكاوي وطلبات للحماية البريطانية في فترات تاريخية متفاوتة نتيجة لسياسة الطائفية والظلم الذي تعرضوا له إمّا من بعض أفراد الأسر الحاكمة في مناطقهم أو من بعض القبائل العربية. لمزيد من الإطلاع على الشكاوي والعرائض وطلبات الحماية، انظر الوثائق البريطانية في ملفات مكتب سجلات الهند مثل :

IOR R/15/2/176
IOR R/15/2/86
IOR R/15/2/31

[٤٨] انظر ملفات Slaves Trade المحفوظة في مكتب سجلات الهند Indian Office Records

[٤٩] أوعزت الباحثة مضاوي الرشيد في دراسة لها على ان أحد أسباب نجاح إبن سعود في تأسيس الدولة السعودية الثالثة (١٩٠٢-١٩٣٢) يعود إلى دور"المطاوعة" كحركة تثقيفية لترسيخ مبادئ العقيدة الوهابية، ودور"الإخوان" كجيش نظامي مهيئ للتعبة العسكرية من أجل التوسع السعودي في منطقة شبه الجزيرة العربية. للإطلاع على دور "المطاوعة" و"الإخوان" في المساهمة في بناء الدولة السعودية الثالثة انظر:

Madawi Al-Rasheed. A History of Saudi Arabia. Cambridge: Cambridge University Press, 2002, pp.39, 49-62.

[٥٠] للإطلاع على تفاصيل الإضطهاد (الوهابي - السعودي) الذي تعّرض له الشيعة في الإحساء من وجهة نظر الوهابيين انظر، حسين إبن غنام، تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين سعد، ط ٤ ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٢، ١٢٢-١٢٣،١٥٩، ١٧١-١٧٣، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ١٩١-١٩٣؛ وعثمان إبن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالرحمن الشيخ، ط ٤، دار الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨٢، ص ١٢٧-١٢٨، ١٦٨، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٠٤-٢٠٥، ٢١٦-٢١٧، ٢٥٢-٢٥٣. وللإطلاع إلى نفس الصورة من وجهة نظر بريطانية انظر في بعض ملفات مكتب سجلات الهند Indian Office Records مثل :

IOR R/15/2/31
IOR R/15/2/36

[٥١] لمزيد من الإطلاع حول أحداث المجلس التشريعي والتي من ضمنها طلبات البعض من جبهة المعارضة لضم الكويت للعراق ومحاولة بعض أعضاء نفس الجبهة للحصول على "الجنسية العراقية" راجع الملفات التالية :

IOR R/15/5/206
IOR L/P&S/12/3758

[٥٢] للإستزادة راجع، محمد عبدالهادي جمال، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٣.

[٥٣] لمزيد من الإطلاع حول دور النوخذة عباس بن نخي في تهريب السلاح ونقله، انظر إلى المقالة التي نشرها المؤلف في صحيفة القبس الكويتية في عدد ١٤٦٩١، الخميس ٢٤ ابريل ٢٠١٤، ص ٢٨.

[٥٤] توجد الكثير من الوثائق لأسرة معرفي وأسرة بن غالب في بعض الملفات التالية المتعلقة في نقل السلاح وتهريبه في المكتبة البريطانية قسم Asian and African Studies :

IOR R/15/5/45
IOR R/15/5/46

IOR R/15/5/47
IOR R/15/5/48

[٥٥]عبدالله الغنيم، وثائق بناء سور الكويت الثالث من أوراق المرحوم أحمد محمد صالح الحميضي، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، عدد ٤٠، أكتوبر ٢٠١٢. للإطلاع على الوثائق التي صُرفت للتاجر محمد بن علي بن حيدر محمد رفيع انظر: عبدالله الغنيم، سور الكويت الثالث: بناؤه وحمايته في وثائق الحميضي والخالد، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت. ٢٠١٣، ص ٣٨، ٤٥، ٤٩، ٥٥.

[٥٦]بدأ صدور مجلة Neglected Arabia في عام ١٨٩٢م كان من مؤسسيها صامويل زويمر Samuel Zwemer. وهي عبارة عن تقارير وأخبار سرية عن الأحداث اليومية والشهرية والسنوية المهمة التي حدثت آنذاك في المناطق التي يتواجد فيها المبشرين المتواجدين لرحلة ميدانية في منطقة الخليج. فكانت تصدر بشكل سري ربع سنوي (أي أربع مرات في السنة) وتتداول ما بين المبشرين المبتعثين لمنطقة الخليج والمناطق العربية. كما يُذكر أن قام الدكتور ستانلي ج ماليري C. Stanley G. Maylrea بتأليف مذكراته في كتاب يتناول فيه تاريخ الكويت في الفترة الزمنية التي عاصرها. للإطلاع عليه راجع :

C. Stanley Maylrea and others. Kuwait Before Oil: Memoris of Dr. C. Stanley G. Mylrea, Pioneer Medical Missionary of the Arabian Mission, Reformed Church in America. 1951.

57C. Stanley Mylrea. The Enemy at the Gate, in 'The Arabian Mission: Field Reports Quarterly Letters: Neglected Arabia: Arabian Calling', vol IV, no 117. Gerrads Cross: Archive Editions, 1988, pp. 3-7.

58C. Stanley Mylrea. The Enemy at the Gate, in 'The Arabian Mission: Field Reports Quarterly Letters: Neglected Arabia: Arabian Calling', vol IV, no 117. Gerrads Cross: Archive Editions, 1988, pp. 3-7.

59 From Political Agency Kuwait to Political Agency Bushire, Baghdad and Bahrain. No 126-C, 14 October 1920, p. 146. IOR R/15/1/522.

[٦٠]تعتبر عائلة دشتي من العوائل الشيعية من ذوي الأصول الفارسية، والتي هاجر أجدادها من منطقة دشت الواقعة في دشتسان من إقليم فارس من جنوب غرب إيران. لهذا لُقبوا بعائلة دشتي وهي للإشارة لإسم المنطقة التي قدموا منها.

61From Political Agency & Consulate, Muscat to J. More P.A. Kuwait, 16th March 1921, p. 106. IOR R/15/5/20.

المصادر والمراجع

أولًا: المصادر

اللغة العربية

(الوثائق الأهلية والعدسانيات)

وثيقة أهلية لحاملها محمد علي الصباغ المؤرخة في ١٦ شوال عام ١٢٦٤ه (١٨٤٨م)، المصدر: السيد جاسم محمد الصباغ.

وثيقة أهلية من الشيخ مبارك الصباح إلى نجف بن غالب المؤرخة في ٧ ذي القعدة عام ١٣٣٠ه (١٩١٢م)، المصدر: السيد نجف عبدالرحيم بن غالب.

وثيقة أهلية كتبها السيد جواد القزويني المؤرخة في ٥ رجب عام ١٣٤٧ه (١٩٢٨م) يثبت تحويل المنازل التي إشتراها التاجر محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع وقفًا جعفريًا (الحسينية المعرفية).

وثيقة عدسانية كتبها محمد بن عبدالله العدساني لحاملها محمد إبن علي محمد الصباغ المؤرخة في ١٩ صفر عام ١٢٧٨ه (١٨٦١م)، المصدر: السيد جاسم محمد الصباغ.

وثيقة عدسانية كتبها محمد بن عبدالله العدساني لحاملها عيسى بن عبدالعزيز القطان المؤرخة في ٢٥ شعبان عام ١٢٧٦ه (١٨٦٠م)، المصدر: السيد عباس القطان.

وثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها حسن عبدالرضا الخباز المؤرخة في ١٥ صفر عام ١٢٨٢ه (١٨٦٥م)، المصدر: السيد محمد عبدالهادي جمال.

وثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع المؤرخة في ٢٢ شوال عام ١٣٢٥ه (١٩٠٧م)، المصدر/ السيد موسى جعفر معرفي
ووثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع المؤرخة ايضا في ٢٢ شوال عام ١٣٢٥ه (١٩٠٧م)، المصدر/ السيد موسى جعفر معرفي
ووثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد حسين بن نصير بن محمد رفيع المؤرخة في ٢ جمادي الآخر عام ١٣٢٦ه (١٩٠٨م)، المصدر/ السيد موسى جعفر معرفي
وثيقة عدسانية كتبها محمد عبدالله العدساني لحاملها محمد رفيع بن محمد زمون المؤرخة في ٣ رجب عام ١٢٩٣ه (١٨٧٦م)، المصدر/ السيد فريد معرفي

(وثائق مركز الديوان الأميري في الكويت)

السجل العام الجزء الأول: وثيقة رقم ١٩٣/١ ووثيقة رقم ١٣٩/١ ووثيقة رقم٥٧/١ ووثيقة رقم ٣٢/١ ووثيقة رقم ٢٤/٣
السجل العام الجزء الثاني: وثيقة رقم ١٥٧/٢ ووثيقة رقم ٢١٢/٢.

اللغة الإنجليزية

(الوثائق البريطانية)

مكتب سجلات الهند Indian Office Records في المكتبة البريطانية

قسم Asian and African Studies، المملكة المتحدة

IOR R/15/1/303
IOR R/15/1/474
IOR R/15/1/468
IOR R/15/1/513
IOR R/15/1/522
IOR R/15/1/548
IOR R/15/2/31
IOR R/15/2/36
IOR R/15/2/39
IOR R/15/2/86
IOR R/15/2/176
IOR R/15/5/18
IOR R/15/5/20
IOR R/15/5/٤٥
IOR R/15/5/٤٦
IOR R/15/5/٤٧
IOR R/15/5/٤٨
IOR R/15/5/51
IOR R/15/5/89
IOR R/15/5/100
IOR R/15/5/105
IOR R/15/5/179
IOR R/15/5/202
IOR R/15/5/205
IOR/ R/15/5/ 206
IOR L/P&S/12/3758
IOR L/P&S/12/3894A

(الوثائق الأمريكية المنشورة)

تقارير البعثة العربية (Arabian Mission) في مجلة Neglected Arabia

Mylrea C Stanley. The Arabian Mission: Field Reports Quarterly Letters: Neglected Arabia: Arabian Calling', vol IV, no 117. Gerrads Cross: Archive Editions, 1988.

ثانيًا: المراجع

اللغة العربية

(الكتب والدوريات)

إبن بشر عثمان، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبدالرحمن الشيخ، ط ٤، دار الملك عبدالعزيز، الرياض، ١٩٨٢.
إبن غنام حسين، تاريخ نجد، تحقيق ناصر الدين سعد، ط ٤، دار الشروق، بيروت والقاهرة، ١٩٩٤.
جمال عبدالمحسن، لمحات من تاريخ الشيعة في الكويت: من نشأة الكويت إلى الاستقلال، دار النبأ للنشر، الكويت، ٢٠٠٥.
جمال محمد، الحرف والمهن والأنشطة التجارية القديمة في الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠٠٣.
جمال محمد، لقاء مع التاريخ: مقابلات أجراها المؤلف مع المرحوم الحاج إسماعيل علي إسماعيل جمال، ط ١، الكويت، ٢٠١٢.
الحاتم عبدالله، من هنا بدأت الكويت، ط ٢، مطبعة دار القبس، الكويت، ١٩٨٠.
الحسن حمزة، الشيعة في المملكة العربية السعودية: العهد التركي ١٨٧١-١٩١٣، الجزء الأول، ط ١، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٠.
خزعل حسين، تاريخ الكويت السياسي، ج ٤، دار الكتب، بيروت، ١٩٦٢.
الرشيد عبدالعزيز، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، طبعة منقحة، بيروت، ١٩٧٨.
سعادة يوسف، القوى السياسية في كوت الإحساء ودورها في تشكيل الأحداث في منطقة الخليج، ط ١، المجموعة الدولية، الكويت، ١٩٩٧.
الشملان سيف، من تاريخ الكويت، ط ٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٦.
الشيباني محمد، من تاريخ الكويت: سكرتير الحكومة الملا، ط ١، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ٢٠٠٣.
الغنيم عبدالله، وثائق بناء سور الكويت الثالث من أوراق المرحوم أحمد محمد صالح الحميضي، رسالة الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، عدد ٤٠، اكتوبر ٢٠١٢.
الغنيم عبدالله، سور الكويت الثالث: بناؤه وحمايته في وثائق الحميضي والخالد، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ٢٠١٣.
مديرس فلاح، الحركة الشيعية في الكويت، ط ١، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٩.
مصطفى إبراهيم، الزيات أحمد، وآخرون المعجم الوسيط، الجزء الأول والثاني، ط ٢، المكتبة الاسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

(الصحف اليومية المحلية)

جريدة القبس الكويتية، عدد ١٣٨٩٧، الثلاثاء ٧ فبراير ٢٠١٢م.
جريدة القبس الكويتية، عدد ١٤٠٣٩، الجمعة ٢٤ يونيو ٢٠١٢م.
جريدة القبس الكويتية، عدد ١٤٠٩٠، الأحد ١٩ أغسطس ٢٠١٢م.
جريدة القبس الكويتية، عدد ١٤١٥٤، الأربعاء ٢٤ اكتوبر ٢٠١٢م.
جريدة القبس الكويتية، عدد ١٤٦٩١، الخميس ٢٤ ابريل ٢٠١٤م.

(المواقع الإلكترونية)

الموقع الرسمي لمجلس الأمة الكويتي، قسم دستور دولة الكويت، الباب الثالث
http://kna.kw/clt/run.asp?id=6

(المقابلات الشخصية)

مقابلة مع قاسم حبيب أبل عبدالرحيم، في ٤ أغسطس عام ٢٠٠٩م.
مقابلة مع محمد علي عبدالنبي شمساه، في ٦ أغسطس عام ٢٠٠٩م.

مقابلة مع جاسم عباس رضا أشكناني، في ٢٦ يوليو عام ٢٠٠٩م.
مقابلة مع صفر علي صفر، في ٢٢ ديسمبر عام ٢٠١٠م.
مقابلة مع عباس جوهر حيات، في ٢ يوليو عام ٢٠٠٩م.
مقابلة مع موسى جعفر محمد حسين نصير الله معرفي، في ٢٥ ديسمبر عام ٢٠١١م.

اللغة الإنجليزية

(الكتب والدوريات)

Al-Rasheed Madawi. A History of Saudi Arabia. Cambridge: Cambridge University Press, 2002.
Crystal Jill. Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.
Louër Laurence. Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf. New York: Columbia University Press, 2008.
Maylrea C Stanley and others. Kuwait Before Oil: Memoris of Dr. C. Stanley G. Mylrea, Pioneer Medical Missionary of the Arabian Mission, Reformed Church in America. 1951.

(أطروحات علمية)

Alhabib, Mohammad "The Shia Migration from Southwestern Iran to Kuwait: Push-Pull Factors during the Late Nineteenth and Early Twentieth Centuries," MA. Thesis., Georgia State University, 2010.
Hassan, Batoul, "Ideology, Identity, and Linguistic Capital: A Sociolinguistic Investigation of Language Shift among the Ajam of Kuwait," Ph. D. Diss., University of Essex, 2008.